نيابةُ الضَّمَائِرِ بَعضِهَا عَنْ بَعْضٍ في مَحَلِّ الإِعْرَابِ

الدكتور

سعد محمد عبد الرازق أبو نور

مدرس اللغويات في كلية الدراسات الإسلامية

والعربية للبنين بدسوق

بسم الله الرّحمن الرّحيم

المقدمة

الحمدُ لله رَبِّ العَالَمِينَ ، حَمْداً يُوافِي نِعَمَهُ ، ويُكَافِئُ مَزِيدَهُ ، والصَّلاةُ والسَّلامُ على سَيِّدِ المُرْسَلِينَ سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وعلى آلِهِ وصَحْبِهِ ومَنْ تَبِعَهُم بإحْسَانٍ إلى يَوْمِ الدِّينِ .... و بَـعْـــــــدُ ..

فهذا بحثٌ في : (نِيَابَة الضَّمَائِرِ بَعْضِهَا عَنْ بَعْضٍ في مَحَلِّ الإعْرَابِ) ومسائلُ هذا البحثِ من المواضِعِ الدَّقِيقــةِ في اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ ، نظراً لتفرُّقِ الحديثِ عنها في كُتُبِ النَّحوِ ، فلم تُجمعْ تحت بابٍ واحدٍ ، وإنَّما جاءت متفرِّقةً في ثنايا أبواب : المبتدأِ والخبرِ ، والنَّواسِخِ ، وحروفِ الجرِّ ، والتَّوكيدِ ، والتَّعجُّبِ .

والذي دفعني إلى الكتابةِ في هذا الموضوعِ ما وَجَدتُّهُ من أقوالِ بعضِ العلماء : (وُضِعَ ضميرُ الرَّفع موضع ضمير النصب) في مثل : (رأيتُك أنت) ، وقَوْلِهِم : (ناب ضميرُ الجرِّ عن ضمير الرَّفع) في مثل (لولاي ، ولولاه) أو العكسِ كَمَا في قَوْلِهِم : (ما أنا كأنت ولا أنت كأنا) فهذه الأقوالُ تُشير إلى وجودِ هذه الظاهرة في النحو .

ومعلومٌ أنَّ الضَّمائرَ لها تقسِيماتٌ كثيرةٌ باعتباراتٍ مختلفةٍ ، من أقسامها : المُتَّصِلَةُ و المُنفَصِلَةُ ، ولكلٍّ منهما تقسيماتٌ باعتبارِ المحلِّ الإعرابي ، فالضَّميرُ المتَّصلُ منه ما هو مختصٌّ بالرَّفعِ ، ومنه ما هو مشتركٌ بين النَّصبِ والجرِّ ، ومنه ما هو مشتركٌ بين الرَّفع والنَّصبِ والجرِّ وكذلك الضَّميرُ المنفصلُ منه ما هو مختصٌّ بالرَّفعِ ، ومنه ما هو مختَصٌّ بالنَّصب ، فهل ينوبُ بعضُ هذه الضَّمائرِ عن بعضٍ ؟ هذا هو موضوعُ بحثنا ، وهو ما سنتعرَّفُ عليه في الصَّفحات القادمة إن شاء الله .

ويتكون البحث من مقدمة وسبعة مباحث وخاتمة وثبت للمصادر .

المبحث الأول : نيابة ضمير الجر عن ضمير الرفع .

المبحث الثاني : نيابة ضمير النصب عن ضمير الرفع .

المبحث الثالث : نيابة ضمير الرفع عن ضمير الجر .

المبحث الرابع : نيابة ضمير الرفع عن ضمير النصب والجر .

المبحث الخامس : نيابة ضمير النصب عن ضمير الجر .

المبحث السادس : نيابة ضمير النصب والجر عن ضمير الرفع .

المبحث السابع : نيابة ضمير الرفع المنفصل عن ضمير النصب المنفصل .

هذا وقد التزمتُ في دراستي هذه ذكرَ عنوان المسألة ، ثم ذكرَ آراء النَّحويينَ ، وأدِلَّتِهِم ، وما وُجِّه من انتقادٍ لكلِّ رأي ، وبيانَ أَثَرِ الخِلافِ ــ إنْ وُجِدَ ــ ثمَّ ذكرَ الرَّأي الرَّاجِحِ .

وفي الخاتمة ذكرتُ أهمَّ نتائج البحث .

وأدعُو الله ــ عزَّ وجلَّ ــ أن يجعلَ عَمَلِي هذا خَالِصًا لِوَجْهِهِ الكَرِيمِ ، وأنْ ينفعَ بِهِ إنَّهُ وَلِيُّ ذلك والقادرُ عليه ، وآخرُ دعوانا أنِ الحمدُ لله رَبِّ العالمين .

نيابة ضمير الجر عن ضمير الرفع في : (لولاي ، ولولاك) [1]

(لولا) من الحروفِ الهواملِ [٢] والشيءُ بها ممتنعٌ لوجودِ غيره ، يُقالُ : لولا زيدٌ لضربتُك ، فإنَّما امتنعَ من ضربِهِ لأجلِ زيد ، وتقعُ بعدها الأسماءُ ، ولا تقعُ بعدها الأفعالُ ، إذ يُقالُ : لولا زيدٌ لجِئْتُكَ ، أي : امتناعي عن المجيء إليك من أجلِ زيدٍ ، فـ (زيدٌ) مرفوعٌ بالابتداءِ ، وخبرُهُ محذوفٌ للعلمِ بهِ ، تقديرُهُ : لولاَ زيدٌ حاضرُ ، أو عندكَ ، أو أهَابُهُ ، أو أُكْرِمُهُ ، أو ما شَابَهَ ذلك ، و (لجئتُكَ) جوابُ (لولا) ، ولا بُدَّ لـ (لولا) في هذا المعنى من جواب [٣] .

وإذا كُني عن الاسمِ الواقعِ بعد (لولا) فالشائعُ الكثيرُ أنْ يُقالَ : لولا أنا ، لولا نحن ، لولا أنتَ ، لولا أنتِ ، لولا هو ... فيكونُ المكنيُّ أحدَ المضمراتِ المرفوعةِ المنفصلة ؛ لأنَّه موضعُ ابتداءٍ [٤] قال الله عزَّ وجلَّ :

---

(١) انظر تفصيل هذه المسألة في : الكتاب ٣٧٣/٢ ، ومعاني القرآن للفراء ٨٥/٢ ، والكامل للمبرد ٢٧٧/٣ ، والأزهية ١٧١ ، والإنصاف ٦٨٧/٢ ، و شرح المفصل لابن يعيش ١٢١/٣ ، وشرح الوافية نظم الكافية ٢٧٩ ، وشرح المقدمة الجزولية ٨٣٠/٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٨٠/١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١٨٥/٣ ، وشرح الكافية الشافية ٧٨٤/٢ ، و شرح الكافية للرضي ٤٦/٣ ، ومنهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك لأبي حيان ٢٣٤ ، والارتشاف ١٧٥٦/٤ ، ومغني اللبيب ٣٠٢/١ والمساعد ٢٩٢/٢ ، وائتلاف النصرة ٦٥ ، والمنصف من الكلام للشمني ٦٥/٢ .

(٢) انظر : معاني الحروف للرماني ١٢٣ .

(٣) الأزهية ١٦٦ .

(٤) القول بأنه في موضع رفع بالابتداء هو قول البصريين ، وعند الكسائي في محل رفع فاعل فعل محذوف ، وعند الفراء مرفوع بـ (لولا) .

انظر : الكتاب ١٢٩/٢ ، والمقتضب ٧٦/٣ ، والأصول ٦٨/١ ، والمغني لابن فلاح ٣٥٢/٢ ، وشرح الرضي ٢٤٣/١ ، والارتشاف ١٩٠٤/٤ ، والجنى الداني ٦٠٢ ، والتصريح ٢٦٣/٢ ، والهمع ٣٨٨/١ .

﴿ لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ ﴾[١] ، ومن العربِ مَنْ يقول : لولاي ، و لولانا ، و لولاكِ ، و لولاهُ [٢] ، وللنحويين في هذه المسألةِ ثلاثةُ آراء :

الرأي الأول :

أنَّ (لولا) على بابِها مِنْ كَوْنِهَا حَرْفَ ابتداءٍ ، وأنَّ هذه الضمائرَ المتَّصِلَةَ الواقعَةَ بعدها في موضعِ رفعٍ ، فالكافُ في (لولاكَ) وقعَ موقعَ الضميرِ المنفصلِ المرفوعِ في(لولا أنتَ) ، والياءُ في(لولاي) بمنزلة (لولا أنا) فاستُعيرَ ضميرُ الجرِّ للرفعِ ، فأوقعوا مُضْمَرًا موقعَ مضمَرٍ ، وهذا رأيُ الكوفيين والأخفشِ من البصريينَ [٣] ، قال الفراءُ :" وقد استعمَلَتْ العــربُ (لولا) في الخبر ، وكثُر بها الكلامُ حتَّى استجازوا أنْ يقولوا : (لولاك ، ولولاي) والمعنى فيهما كالمعنى في قولك : (لولا أنا ، ولولا أنت) ، فقد تُوضَعُ الكافُ على أنها خفضٌ ، والرفعُ فيها الصوابُ "[٤] .

أدلتهم : احتجَّ الكوفيون و الأخفشُ على ما ذهبوا إليه بما يأتي :

أ ــ أنَّ الاسمَ الظاهرَ الواقعَ بعد (لولا) مرفوعٌ ، فيكونُ ما قامَ مقامهُ من الضمائرِ كذلك[٥] غاية الأمر أنَّه وضعَ ضميرُ الجرِّ موضعَ ضميرِ الرَّفعِ ، كما وُضِعَ الضميرُ المرفوعُ موضعَ المجرورِ فقالوا :" ما أنا كأنت ، ولا أنت

---

(١) سورة سبأ من الآية (٣١) .

(٢) انظر : معاني القرآن للفراء ٨٥/٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٧١/١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١٨٥/٣ ، وشرح الكافية الشافية ٧٨٤/٢ ، والجنى الداني ١٧١ .

(٣) انظر : الأزهية ١٧٢ ، والإنصاف ٦٨٧/٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١٢٢/٣ ، وشرح الوافية نظم الكافية ٢٨٠ ، وشرح الرضي ٤٧/٣ ، ورصف المباني ٢٩٦ ، ومنهج السالك لأبي حيان ٢٣٤ ، وشرح التسهيل للمرادي ٧٢٢ ، والصفوة الصفية ٢٧٠/١ ، والجنى الداني ٦٠٤ ، وائتلاف النصرة ٦٥ .

(٤) معاني القرآن للفراء ٨٥/٢ .

(٥) انظر : الإنصاف ٦٧٨/٢ ، و ابن يعيش ١٢٢/٣ ، وائتلاف النصرة ٦٥ .

كأنا "[١] ، فدخلت علامةُ الجرِّ على الرَّفعِ ، كما دخلتْ علامةُ الرَّفعِ على الجرِّ في " ما أنا كأنت " وذلك أنَّ (أنت) من علامات المرفوعِ ، وهو في هذا المثالِ في موضع مجرور ، فكذلك الكافُ والياءُ من علاماتِ المجرورِ ، وهما في (لولاك) و (لولاي) من علامات المرفوع[٢] ، فأوقعوا مضمرًا موقعَ مضمرٍ مجازًا واتساعاً ، إذ لا يلتبسُ ، كما لم يلتبسْ إيقاعُ الضميرِ المرفوعِ موقعَ المجرورِ في التوكيدِ نحو : مررتُ بك أنت ، و مررتَ بنا نحن ، وضربتُه هو ، وضربْتَنا نحن ، فأُكِّدَ الضميرُ المنصوبُ بالمرفوعِ[٣]

ب ــ أنَّ الضَّميرَ يستوي لفظُهُ في الخفضِ والنَّصْبِ ، كما في ياء المتكلِّمِ ، وكافِ الخطابِ ، وهاءِ الغيبةِ ، فتقولُ : ضربتُكَ ، ومررتُ بكَ ، ويستوي أيضا في الرَّفعِ والنَّصْبِ والخفضِ ، كما في (نا) فتقولُ : ضربْتَنَا ، و مرَرْتَ بِنا ، فيكونُ الخفضُ والنَّصْبُ بالنون ، ثمَّ تقولُ : قمنَا فَفَعَلْنَا ، فيكونُ الرَّفعُ بالنون ، فلمَّا كان كذلك استجازوا أنْ تكونَ الكافُ في(لولاك) في موضعِ (أنت) ونائبةً عنه ، كما كانت (أنت) في موضع الكافِ ونائبةً عنها في قولهم : (ما أنا كأنت ، ولا أنت كأنا) ، وهذا دليلُ الفراء[٤] .

ج ــ أنَّه لم يردْ اسمٌ ظاهرٌ مخفوضٌ بعد (لولا) ، فلو كانت هذه الضمائرُ في موضعِ خفضٍ لخُفِضَ الاسمَ الظاهرُ بعدها ، وليس في كلامِ العربِ حرفٌ يعملُ الخفضَ في المكنيّ دون الظَّاهرِ ، وعدمُ ذلك يدُلُّ على أنَّ الضَّميرَ بعد (لولا) في

---

(١) انظر : الصفوة الصفية ٢٧٠/١ ، ومغني اللبيب ٣٠٢/١ ، والأشموني ٢٠٦/٢ .

(٢) انظر : شرح المفصل لابن يعيش ١٢٢/٣ .

(٣) انظر : الصفوة الصفية ٢٧١/١ .

(٤) انظر : معاني القرآن للفراء ٨٥/٢ ، وشرح الكتاب للسيرافي ٨٥/٩ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١٢٢/٣ .

موضعِ رفعٍ [١] ، قال الفراء في معنى هذا الدَّليلِ :" ... لم نجدْ فيها حرفاً ظاهرًا خُفِض ، فلو كان مِمَّا يَخْفِضُ لأوْشَكْتَ أنْ ترى ذلك في الشِّعرِ ؛ فإنَّه الذي يأتي بالمُسْتَجَازِ" [٢]

الرأي الثاني :

أنَّ هذه الضمائرَ في موضعِ جرٍّ بـــ (لولا) و أنَّ (لولا) جارَّةٌ هنا فقط [٣] وهذا مذهبُ سيبويه[٤] وجمهورِ البصريين إلاَّ الأخفش[٥] ، قال سيبويه :" هذا بابُ ما يكونُ مضمرًا فيه الاسمُ مُتحوِّلاً عن حالِهِ إذا أُظهرَ بعده الاسمُ ، وذلك : (لولاك) و (لولاي) إذا أَضمَرْتَ الاسمَ فيه جُرَّ ، وإذا أَظْهَرْتَ رُفِعَ ، ولو جاءت علامةُ الإضمارِ على القياسِ لقُلتَ : لولا أنت ، كما قال سبحانه ﴿ لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ ﴾ ولكنَّهُم جعلُوه مُضْمَراً مجروراً ... وهذا قولُ الخليل ــ رحمه الله ــ ويونس " [٦] .

أدلتهم : احتجَّ سيبويه ومن وافقه من جمهور البصريين بما يأتي :

---

(١) انظر : الإنصاف ٦٨٨/٢ ، وأمالي ابن الحاجب ٢١/٣ ، ومنهج السَّالك ٢٣٤ .

(٢) انظر : معاني القرآن للفراء ٨٥/٢ .

(٣) اختُصَّ عملُها الجرَ بالضمير دون الاسم الاسمِ الصَّريحِ ؛ لأنَّ المشهورَ ألا تعملَ هي في الصَّريحِ ولا في الضَّميرِ ، لكن لمَّا احتيجَ إلى إعمالِها أعملوها في الضَّميرِ ليكونَ ذلك شاهداً عدْلاً على ضعفها في العملِ ، لأنَّ الضَّميرَ أضعفُ من الاسمِ الصَّريحِ ، فضعْفُ العملِ دليلٌ على ضعْفِ العاملِ . الإقليد في شرح المفصل ٨٤٠ .

(٤) انظر : الكتاب ٣٧٢/٢ ، وقد نقله عن الخليل ويونس .

(٥) انظر : الكامل للمبرد ٣/ ١٢٧٧ ، و شرح الوافية نظم الكافية ٢٧٩ ، وأمالي ابن الحاجب ٢١/٣ ، وائتلاف النصرة ٦٦ .

(٦) انظر : الكتاب ٣٧٣/٢ ، ٣٧٤ .

أ ــ أنَّ هذه الضَّمائرَ ــ الياء وأخواتها ــ لا يُعرَفُ وقوعُها إلاّ في موضعِ نصبٍ أو جرٍّ ، وليست هنا في موضعِ نصبٍ ؛ إذ النصبُ ممتنعٌ ؛ لأنَّ الياءَ

لا تُنْصَبُ بغيرِ اسمٍ إلاّ ومعها نونُ الوقاية وجوباً أو جوازاً ، ولا تخلو منها وجوباً إلاّ وهي مجرورةٌ[١] وياءُ (لولاي) خاليةٌ منها وجوباً ، فامتنع كونُها منصوبةً[٢] ، كذلك فإنَّ (لولا) حرفٌ وليس بفعلٍ له فاعلٌ مرفوعٌ فيكونُ الضَّميرُ في موضعِ نصْبٍ [٣] ، فــ (لولا) جارَّةٌ للضَّميرِ مختَصَّةٌ به ، كما اختصَّت (حتّى) والكافُ بالظَّاهرِ ، ولا تتعلَّقُ بشيءٍ ، وموضعُ المجرورِ بها رفعٌ بالابتداءِ والخبرُ محذوفٌ[٤].

ولا يستبعدُ سيبويه أنْ يكونَ لبعضِ الكلماتِ مع بعضِها حالٌ ، فتكونُ (لولا) الداخلةُ على الضَّميرِ المذكورِ حرفَ جرٍّ مع أنَّها مع غيره غيرُ عاملةٍ ، بل هي حرفٌ يُبْتَدَأُ بعدها نحو : لولا زيدٌ ، و لولا أنت[٥] ، مثلُها مثلُ (لَدُنْ) فلها مع (غُدْوَة) حالٌ ليست مع غيرِها ، فــ (لَدُنْ) تلزمُ الإضافةَ إلى ما بعدها من اسمٍ ظاهرٍ أو مضمَرٍ ، إلاّ مع (غُدْوَةٍ) خاصَّة فيجوزُ إضافتُها إليها ونصبُها[٦] ، قال ابن عصفور :" قدْ يعملُ العاملُ في بعضِ الأسماءِ دونَ بعضٍ ، ألا ترى أنَّ (لَدُنْ) تنصبُ (غُدْوَةً) تقولُ : (لَدُنْ غُدْوَةً) ولا يجوزُ ذلك فيها مع غيرِها من أسماء

---

(١) انظر : الكامل ١٢٧٧/٣ ، و شرح الجمل لابن عصفور ٤٨٠/١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١٨٥/٣ ، وشرح الكافية الشافية ٧٨٧/٢ ، والجنى الداني ٦٠٣ .

(٢) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ١٨٥/٣ ، وشرح الكافية الشافية ٧٨٧/٢ .

(٣) انظر : الإنصاف ٦٨٩/٢ .

(٤) انظر : مغني اللبيب ٣٠٢/١ ، والهمع ٣٧٥/٢ .

(٥) انظر : الكتاب ٣٧٥/٢ ، وشرح الرضي ٤٧/٣ ، والمنصف من الكلام ٦٥/٢ .

(٦) انظر : شرح المفصل لابن يعيش ١٢١/٣ .

الزَّمان ، فإذا وُجدَ العاملُ قدْ يعملُ في بعضِ الظَّاهراتِ دونَ بعضٍ مع أنها من جنسٍ واحدٍ ، فالأحرى أنْ يعملَ في المضْمَرِ ولا يعملُ في المُظْهَرِ إذْ هما جنسانِ مختلِفانِ"[١] .

وقد شبَّه سيبويه ــ أيضا ــ هذه الحالةَ بحالةِ (لات) في قوله تعالى ﴿ وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ﴾[٢] فإنَّها تعملُ في الأحيانِ عَمَلَ (ليس) ومعَ غَيْرِهَا لا يَكُونُ لها عَمَلٌ[٣] .

ب ــ الحكمُ بأنَّ (لولا) حرفُ جرٍّ لا يُؤدِّي إلاّ إلى تغييرٍ واحدٍ ، وهو تغييرُ الحرفِ، والضَّمائرُ معه جاريةٌ على قياسِها ، والحكمُ بأنَّه في محلِّ الرَّفعِ يُؤدِّي إلى تعدُّدِ التَّغييرِ ؛ لأنَّ هذه الضَّمائرَ تبلُغُ اثني عشرَ مضْمَرًا ، ولا شكَّ أنَّ الحكمَ بتغييرٍ واحدٍ أولى .

ج ــ أنَّ تَغَيُّرَ المعمولِ لفظيٌّ ، وتَغَيُّرَ العاملِ معنويٌّ تقديريٌّ ، وهو أسهلُ من التغَيُّرِ اللفْظِيِّ[٤] .

واحتجَّ أبو إسحاق الزجاج عن سيبويــــه فقال : إنَّ خبــرَ المبتدأ الذي بعد (لولا) لا يظهرُ ، فأشبهتْ (لولا) حروفَ الجرِّ لوقوعِ اسمٍ بعدها ، وكان المُضْمَرُ لا يتبيَّنُ فيه إعرابٌ ، فَجُعِلَ موضعَ المجرورِ [٥] .

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور ٤٨١/١ .

(٢) سورة ص من الآية (٣) .

(٣) انظر : الكتاب ٣٧٥/٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١٢١/٣ .

(٤) انظر : شرح الكافية لابن القواس ٤١٣ ، تحقيق / زيان أحمد الحاج إبراهيم ، رسالة دكتوراه في كلية اللغة العربية بالقاهرة ، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس ٣٧٩/١ .

(٥) انظر : الخزانة ٣٤١/٥ .

وقد أُورد على قولِ سيبويـــــه وجمهــورِ البصريين بأنَّ (لولا) لو كانت حــرفَ جرٍّ للزمَ أنْ يُوجدَ فعلٌ أو شبهُه ليتعلَّقَ به ، ولا متعلِّقَ لها ظاهراً ولا يصحُّ تقديرُهُ ، فليست بحرفِ جرٍّ .

وأجيب بأنَّه قدْ تكونُ الحروفُ في موضعِ مبتدأٍ ولا تتعلَّقُ بشيءٍ ، وذلك نحو قولك : (بِحَسْبِكَ زيدٌ) ومعناه : حسبُك ، وقولهم : (هل منْ أحدٍ في الدَّارِ ؟) والمرادُ : هل أحدٌ في الدَّارِ ؟ ، فموضعُ الحرفين رفعٌ بالابتداءِ وإنْ كانا عمِلا الخفضَ ، فكذلك (لولا) إذا عملت الجرَّ صارت بمنزلةِ الباءِ في : بحسبك زيدٌ ، و (مِنْ) في : هل منْ أحدٍ في الدَّارِ ؟ [١] غيرَ متعلِّقةٍ بشيءٍ ، وموضعُها رفعٌ بالابتداءِ ، والخبرُ مقدَّرٌ محذوفٌ ، كما كان في الرَّفع [٢] .

وأثرُ الخلافِ بين سيبويه والأخفشِ يظهرُ في تَوَابعِ هذا الضميرِ ، فعلى قولِ سيبويه تقولُ : لولاك وزيدٍ ــ بالجرِّ ــ كما تقولُ : مررتُ بك وزيدٍ ــ عند مَنْ أجازه ــ ، وعلى قولِ الأخفشِ تقولُ : لولاكَ و زَيْدٌ ــ بالرَّفعِ ــ ، وتقولُ : لولاكُم كُلُّكُم ، ولولاكَ نفسُكَ ــ جرًّا ورفعاً ــ [٣] .

الرأي الثالث :

أنَّه لا يجوزُ مجيءُ الضميرِ المتَّصل بعد (لولا) ، فلا يجوز أنْ يُقالَ : لولاي ، ولولاك ، بل الواجبُ أنْ يقالَ : لولا لأنا ، ولولا أنت ، فيُؤتى بالضَّميرِ المنفصلِ كما جاء به التَّنزيلُ في قوله تعالى ﴿ لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ ﴾ ، وهذا مذهبُ

---

(١) انظر : شرح الكتاب للسيرافي ٨٥/٩ ، و الإنصاف ١٨٩/٢ ، و شرح المفصل لابن يعيش ١٢١/٣ .

(٢) انظر : شرح المفصل لابن يعيش ١٢٢/٣ .

(٣) انظر : البرود الضافية ١٠١٤ .

المبرد ، حيثُ قال في الكامل بعد عرضِهِ رأي سيبويه والأخفش :" والذي أقوله إنَّ هذا خطأ لا يصلُحُ أنْ تقــولَ إلاّ : لولا أنت ، كما قال عزَّ وجلَّ ﴿ لَوْلاَ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ ﴾ ومَنْ خَالَفَنَا فهو لا بدَّ يزعُمُ أنَّ الذي قلناه أجودُ ، ويدَّعي الوجهَ الآخرَ فيُجيزُهُ على بُعْدِهِ "(١) .

وقال في المقتضب ردًّا منه على قول الأخفش :" وكذلك قولُ الأخفش : وافقَ ضميرُ الخفضِ ضميرَ الرَّفعِ في (لولاي) فليس هذا القولُ بشيءٍ ، ولا قَوْلُهُ : " أنا كأنت"، و لا " أنت كأنا " بشيءٍ ، ولا يجوزُ هذا ، إنَّما يتَّفقُ ضميرُ النَّصب وضميرُ الخفضِ كاستوائهما في التثنية والجمع" (٢) .

وزعمَ أنَّ الذي حملَ النحويين على إجازةِ ذلك قولُ الشَّاعر يزيد بن الحكم :

وَكَمْ مَوْطِنٍ لَوْلاَيَ طِحْتَ كَمَا هَوَى

بِأجْرَامِهِ مِنْ قُلَّةِ النِّيقِ مُنْهَوِي (٣)

قال : وهذه القصيدةُ فيها لحنٌ كثيرٌ ، ومن جملتها قوله (لولاي) فلا ينبغي أنْ يحتَجَّ بها (٤) .

---

(١) الكامل ١٢٧٨/٣ .

(٢) المقتضب ٧٣/٣ .

(٣) البيت من الطويل ، وهو لــ : يزيد بن الحكم الثَّقفي في : الكتاب ٣٧٢/٢ ، والكامل ١٢٧٧/٣ ، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي ١٤٣/٢ ، والنكت للأعلم ٦٦٤/١ والأزهية ١٧١ ، والخزانة ٣٣٦/٥ ، وغير منسوب في : معاني القرآن للفراء ٨٥/٢ ، والإنصاف ٦٩١/٢ ، وشرح الرضي ٤٦/٣ ، و (طحت) بمعنى : هلكت ، و (هوى) : سقط ، و (القلَّة) : الرأس ، و (النيق) : أعلى موضعٍ في الجبل ، و (منهوي) : ساقط .

(٤) انظر : الأصول لابن السراج ١٢٤/٢ ، وشرح الكتاب للسيرافي ٨٣/٩ ، وأمالي ابن الشجري ٢٧٧/١ ، والنكت ٦٦٤/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٨٤/١ .

ما وُجِّه من انتقادٍ لكلٍّ من الآراء السابقة :

أولاً : ما وُجِّه لمذهب الأخفش والكوفيين :

بعد أنْ بيَّن سيبويه رأي الأخفش والكوفيين ضعَّفَه بقوله :" وهذا وجهٌ رديءٌ لأنَّك لا ينبغي أنْ تكسِرَ البابَ وهو مُطّرِدٌ ، وأنت تجدُ له نظائرَ وقد يُوَجَّه الشيءُ على الشيء البعيد إذا لم يُوجدْ غيرُهُ ، ورُبَّما وقعَ ذلك في كلامهم ... "(١) .

واحتَجَّ سيبويه في ردِّه على مَنْ زَعَمَ أنَّ الموضعَ رفعٌ ، وأنَّ الرَّفعَ وافَقَ الجرَّ بأنَّك إذا أضفتَ إلى نفسِكَ فالجرُّ مفارقٌ للنَّصبِ في غيرِ هذه الأسماءِ ، تقولُ : (معي) و (ضَرَبَنِي) .

ومعنى هذا الاحتجاج : أنَّه لـــو كان الرَّفعُ محمولاً على الجرِّ في : (لولاك) لَفُصِلَ بين اللفظين في المتكلِّمِ فقيلَ : " لولاني " كما فُعِـلَ في النَّصـــبِ حينَ وافَقَه الجــرُّ في : (مَعَكَ) و (ضَرَبَكَ) ، ثُمَّ خالَفَــهُ في : (مَعِي) و (ضَرَبَنِي)(٢) .

وضعَّفَ قول الأخفش كذلك ابن عصفور ، ورأى أنَّه فاسدٌ ؛ لأنَّ وقوعَ الضَّميرِ المتَّصِلِ موقعَ المنفصِلِ لا يجوزُ إلاَّ في ضرورة الشِّعرِ ، كقول الشَّاعرِ :

وَمَا عَلَيْنَا إذَا مَا كُنْتِ جَارَتَنَا ∴ ألاَّ يُجَــاوِرَنَا إلاَّكِ دَيَّــارُ(٣) .

---

(١) انظر : الكتاب ٣٧٦/٢ .

(٢) انظر : الكتاب ٣٧٦/٢ ، وشرحه للسيرافي ٨٤/٩ ، والنكت للأعلم ٦٦٥/١ .

(٣) البيت من البسيط غير منسوب في : الخصائص ٣٠٧/١ ، و شرح الجمل لابن عصفور ٤٨١/١ ، والتصريح ٩٨/١ ، واستشهد به ابن عصفور على أن وقوع الضَّميرِ المتصل موقع المنفصل ضرورة .

فأرادَ (إلاَّ إيَّاكِ) فأوقعَ ضميرَ النَّصبِ المتَّصلِ موقعَ المنفصلِ ، وهذا قبيحٌ مع أنَّهما من قبيلٍ واحدٍ ، مِنْ جِهَةِ أنَّهما للنَّصْبِ ، فالأحرى عدمُ الجوازِ إذا كان الضَّميران من بابين مختلفين ــ رفعاً وخفضاَ ــ [١] .

وقال ابنُ الحاجبِ عن رأي الأخفشِ : إنه ليس بقويٍّ ، وقياسُهُ على (ما أنا كأنت) ضعيفٌ لقلَّةِ استعماله وشذوذِه ، بخلاف ما حَمَلَ عليه سيبويه فإنَّه كثيرٌ[٢] .

ثانيا : ما وُجِّه لمذهب سيبويه وجمهور البصريين :

ردَّ الرَّضيُّ مذهبَ سيبويه بأنَّ الجارَّ إذا لم يكن كما في (بحسبك) فلا بُدَّ له من متعلِّقٍ ، ولا متعلَّقَ في نحو (لولاك لمْ أفعلْ) ظاهراً ، ولا يصحُّ تقديرُه [٣] ، فالرَّضي يرى أنَّ حرفَ الجرِّ الأصليّ لا بُدَّ له من متعَلِّقٍ ولا متعلِّقَ لــ (لولا) ظاهراً ، ولا يصِحُّ تقديرُهُ ، فليست بحرفِ جرٍّ .

وكذلك ضعَّفَ الأنباري رأي البصريين و ردَّ أدلَّتهم ، ورجَّحَ رأي الكوفيين واختاره ؛ لقوة أدلَّتهم[٤] .

ثالثاً : ما وُجِّه لمذهب المبرد :

ما ذهب إليه المبردُ باطلٌ ؛ لأنَّ أئمَّةَ النُّحاة متَّفِقُون على ورودِ ما أنكره ، فلا معنى لإنكاره ، قال السيرافي : " وما كان لأبي العبَّاس أنْ يُسْقِطَ الاستِشْهَادَ

---

(١) انظر : شرح الجمل لابن عصفور ٤٨١/١ .

(٢) انظر : الإيضاح في شرح المفصل ٤٧٧/١ .

(٣) انظر : شرح الكافية للرضي ٤٧/٣ .

(٤) انظر : الإنصاف ٦٩٠/٢ .

بشعرِ رجلٍ من العربِ قد روى قصيدَتَه النَّحويون وغيرُهُم ، واستشهدوا بهذا البيتِ وغيرِهِ من القصيدةِ ، ولا أنْ يُنْكِرَ ما أجمَعَ الجماعةُ على روايته عن العربِ"[١] .

وقال ابن الشجريّ :" وأقولُ إنَّ الحرفَ الشَّاذَ أو الحرفيــن أو الثلاثة ، إذا وَقَعَ ذلك في قصيدةٍ من الشِّعرِ القديمِ لمْ يكنْ قادِحاً في قائلها ، ولا دافِعاً للاحتِجَاجِ بشعرِهِ " [٢] .

وقال الشلوبين:" اتَّفقَ أئِمَّةُ البصريين والكوفيين كالخليل وسيبويه والكسائيّ والفراء على روايةِ (لولاك) عن العرب فإنكارُ المبرد هذيان" [٣]

ووصف الأنباري رأي المبرد بأنه لا وجهَ له ، لأنه قد جاء كثيرا في كلامهم وأشعارهم[٤] ، ومِمَّا وَرَدَ منه[٥] ، قولُ يزيد بن الحكم الثقفي :

وَكَمْ مَوْطِنٍ لَوْلاَيَ طِحْتَ كَمَا هَوَى

بِأجْرَامِهِ مِنْ قُلَّةِ النِّيقِ مُنْهَوِي .

وقول الآخر :

أَتُطْمِعُ فِينَا مَنْ أرَاقَ دِمَائَنَا

ولولاكَ لَمْ يَعْرِضْ لأحْسَابِنَا حَسَنٌ[٦] .

---

(١) شرح الكتاب للسيرافي ٨٣/٩ .

(٢) أمالي ابن الشجري ٢٧٧/١ .

(٣) انظر : الارتشاف ١٧٥٧/٤ ، ومنهج السَّالك ٢٣٤ ، والمساعد ٢٩٢/٢ .

(٤) انظر : الإنصاف ٦٩٠/٢ .

(٥) انظر : شرح الكتاب للسيرافي ٨٢/٩ .

(٦) البيت من الطويل ، وورد منسوباً لــ : عمرو بن العاص في : الإنصاف ٦٩٣/٢ ، والخزانة ٣٤٢/٥ ، وغير منسوب في : معاني القرآن للفراء ٨٥/٢ ، وشرح الكتاب للسيرافي ٨٢/٩ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٨٥/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١٢/٣ ، وشرح التسهيل ١٨٥/٣ ، ومنهج السَّالك ٢٣٤ ، والمساعد ٢٩٣/٢ .

وقول رؤبة :

لولاكُمَا قَدْ خَرَجَتْ نَفْسَاهُمَا [١] .

وقول عمر بن أبي ربيعة :

أوْمَتْ بِعَيْنَيْهَا مِنَ الْهَوْدَجِ ∴ لولاكَ هَذَا العَامَ لَمْ أحْجُجْ [٢] .

وقول الأخطل : أَسْمَعْتُكُم يومَ أَدْعُو في مُودَّأَةٍ

لَوْلاَكُمُ سَاغَ لَحْمِي عندَهَا و دَمِي [٣].

وقول عبد الرحمن بن حسان :

فَلَوْلاَهُمُ لَكُنْتَ كَحُوتِ بَحْرٍ ∴ هَوَى في مُظْلِمِ الغَمَرَاتِ داجِي [٤] .

---

(١) من الرجز لرؤبة في : ملحقات ديوانه ٤٧٩ ، والنكت ٦٦٥/١ ، ومنهج السَّالك ٢٣٤ ، والمساعد ٢٩٣/٢ ، والخزانة ٣٦٢/٥ ، وغير منسوب في : شرح المقدمة الجزولية الكبير ٨٣٦/٢ ورصف المباني ٢٩٦ ، والبرود الضافية ١٠١٢ .

(٢) البيت من السريع وهو لعمر بن أبي ربيعة في : الديوان ٨٠ ، وابن يعيش ١١٩/٣ والتخمير ١٧٣/٢ ، والخزانة ٣٣٣/٥ ، والدرر اللوامع ٨٢/٢ ، وغير منسوب في : شرح الكتاب للسيرافي ٨٢/٩ ، وأمالي ابن الشجري ٢٧٨/١ ، والإنصاف ٦٩٣/٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٨٥/٢ ، وشرح الكافية للرضي ٤٦/٣ ، وشرحها لابن القواس ٤١٢ ، والهمع ٣٧٤/٢ .

(٣) البيت من البسيط للأخطل في : الديوان ٣١٨ ، وتذكرة النحاة ٤٤٧ ، ومنهج السَّالك ٢٣٤ ، وغير منسوب في : البرود الضافية ١٠١٣ ، والهمع ٣٧٤/٢ ، والدرر اللوامع ٨٢/٢ ، والمودّأة : المهلكة والمفازة .

(٤) البيت من الوافر ، قائله عبد الرحمن بن حسان ، من قصيدة يهجو بها عبد الرحمن ابن الحكم بن العاص ، وهو له في : الديوان ١٨ ، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي ٣٠٦/٢ ، وابن يعيش ١١٤/٩ ، والتخمير ٢٧٥/٤ ، وشرح شواهد الشافية ٣٤٣/٤ ، والدرر اللوامع ٨٢/٢ ، وغير منسوب في : الممتع لابن عصفور ٣٨٢ ، والهمع ٣٧٥/٢ ، ويروى : (كعظم حوت) بدلاً من (كحوت بحر) ، والغمرات : جمع غَمْرَة وهي قطع الماء التي بعضها فوق بعض ، وداجي : أسود من : دجا الليل يَدْجُو دَجْوًا إذا أظلم ، يريد : لولا أنَّ الخلفاء من قومك لكنتَ خاملاً

وقول الآخر :

خَلِيلَيَّ إنَّ العَامِرِيَّ لَغارِمٌ ∴ ولولاه لقَلَّت لَدَيَّ الدراهمُ [١] .

بل إنَّ المبردَ نفسه أنشد في كتابه الكامل بيتا في وقْعةٍ للخوارج وهو :

ويومٌ بِجَيٍّ تَلافَيْتَهُ ∴ ولولاكَ لاصْطُلِمَ العَسْكَرُ [٢]

الرأي الرَّاجح :

رجَّح الأنباري رأي الكوفيين والأخفش فقال :" والصحيح ما ذهب إليه الكوفيون " [٣] .

واستظهره ابن الحاجب لأنه مبنيٌ على قاعدةٍ كثُر استعمالُها وهي وقوعُ بعضِ الصِّيَغِ موقعَ بعضٍ[٤] .

ورجَّحه كذلك المالقي[٥] .

ورأى الرضي أنَّ تغييرَ (لولا) بجعلها حرفَ جرٍّ خلاف الأصل ، لكنَّه قليلٌ ، وأنَّ تغييرَ الضَّمائرِ بجعلها تقومُ مقامَ بعضٍ خلافُ الأصل ــ أيضا ــ لكنَّه كثيرٌ ، لذا فإنَّ

لعدمِ نباهتِك ، مختفياً لا يراك أحدٌ كالحوت في البحر لا يُرى لعمقه وتكاثف الماء عليه ، شرح شواهد الشافية ٣٤٤/٤ .

(١) البيت من الطويل لم أقف على قائله ، وانظره في : الهمع ٣٧٥/٢ ، والدرر اللوامع ٨٢/٢ .

(٢) البيت من المتقارب ، ونسب لأعشى همدان في : معجم البلدان ٢٠٣/٢ ، وانظره في الكامل ١٢٧٥/٣ ، والخزانة ٣٤٢/٥ ، ومعجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع للبكري ٥١/٢ ، و (جَيٍّ) بالفتح وتشديد الياء : اسم مدينة ناحية أصبهان وتُسمَّى الآن شهرستان . انظر : معجم البلدان ٢٠٣/٢ ، ومعجم ما استعجم ٥١/٢ .

(٣) انظر : الإنصاف ٦٨٩/٢ .

(٤) انظر : أمالي ابن الحاجب ٢٢/٣ .

(٥) انظر : رصف المباني ٢٩٦ .

ارتكابَ خلافِ الأصلِ الكثيرِ المستعملِ أهونُ من ارتكابِ خلافِ الأصلِ الغيرُ مستعمل القليلُ[١] .

ورجَّح أبو حيَّان رأي الأخفش بعدة وجوه[٢] :

أ ــ أنَّك لو جعلتها حرف جرٍّ احتاجت إلى شيء تتعلَّقُ به ضرورةً ، ولا شيء تتعلَّقُ به .

ب ــ أنَّ الضَّميرَ فرعٌ عن الظَّاهر وإذا لم تجرَّ الأصلَ فكيف تجُرُّ الفرعَ ؟! .

ج ــ أنَّ مدلول (لولا أنت) و (لولاك) واحدٌ ، وفي (لولا أنت) يكونُ الكلامُ جملتين ، و في (لولاك) يكونُ الكلامُ جملةً واحدةً .

د ــ أنَّ رأي الأخفش فيه إقرارُ (لولا) على ما استقرَّ لها من مجيء المرفوعِ بعدها .

واختار ابن عقيل رأي الكوفيين والأخفش لأنَّ فيه إبقاءً لـــ (لولا) وإقراراً لها على ما ثبت لها[٣].

من هنا فإنَّ القولَ بنيابة الضَّميرِ هو القولُ الرَّاجِحُ ، وذلك لاختيارِ هؤلاء الأئمةِ له ، ولقوةِ أدلَّتِهِ ، فَضْلاً عن أنَّ فيه إبقاءً لـــ (لولا) على أصلها .

والله أعلم .

---

(١) انظر : شرح الكافية للرضي ٤٨/٣ .

(٢) انظر هذه الوجوه في : منهج السالك ٢٣٤ .

(٣) انظر : المساعد ٢٩٤/٢ .

نيابة ضمير النصب عن ضمير الرفع [1]

حقُّ الضَّميرِ المتَّصِلِ بـــ (عسى) أنْ يكونَ بصيغةِ المرفوعِ ، فيُقالُ : عسيتُ ، وعسيتم ، هذا هو المشهورُ في كلامِ العرب ، وهو الذي ورد به القرآن ، قال تعالى ﴿ هَلۡ عَسَيۡتُمۡ إِن كُتِبَ عَلَيۡكُمُ ٱلۡقِتَالُ أَلَّا تُقَٰتِلُواْۖ ﴾[٢] و ﴿ فَهَلۡ عَسَيۡتُمۡ إِن تَوَلَّيۡتُمۡ أَن تُفۡسِدُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ ﴾ [٣] ؛ لأنَّها ترفعُ الاسمَ[٤] ، فلا تُسْنَدُ إلاَّ إلى ما هو فاعلٌ لها ، فيجبُ أنْ يكونَ مرفوعاً ، وقد روى الثّقاتُ عن العرب (عَسَاكَ ، و عَسَانِي ، وعَسَاهُ) قال الشاعر :

وَلِي نَفْسٌ أقولُ لها إذَا ما ∴ تُنَازِعُنِي لَعَلِّي أو عَسَانِي[٥] .

وقال الآخر :

يَا أبَـتَـا عَـلَّـكَ أو عَـسَاكَـا [٦] .

---

(١) راجع المسألة في : الكتاب ٣٧٤/٢ ، وشرحه للسيرافي ٨٦/٩ ، والمقتضب٧٢/٣ وكتاب الشعر للفارسي ٤٩٤/٢ ، والنكت للأعلم ٦٦٦/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١٨٠/٢ ، وابن يعيش ١٢٢/٣ ، وشرح المقدمة الكافية ٦٩٦/٢ ، وشرح التسهيل ٣٩٧/١ ، والتذييل والتكميل ٣٥٩/٤ ، والخزانة ٣٣٧/٥ .

(٢) سورة البقرة من الآية (٢٤٦) .

(٣) سورة محمد من الآية (٢٢) .

(٤) انظر : التذييل والتكميل ٣٥٨/٤ ، والجنى الداني ٤٦٧ .

(٥) البيت من الوافر قائله : عمران بن الحطين ، وهو له في : الكتاب ٣٧٥/٢ ، وكتاب الشعر ٤٩٤ ، وابن يعيش ١٢٠/٣ ، والنكت ٦٦٦/١ ، والتذييل والتكميل ٣٥٨/٤ ، وتذكرة النحاة ٤٤٠ ، والمقاصد النحوية ٢٢٩/٢ ، والتصريح ٢١٣/١ ، والخزانة ٣٤٩/٥ ، وورد غير منسوب في : المقتضب ٧٢/٣ ، والخصائص ٥/٣ وشرح الرضي ٤٩/٣ ، والجنى الداني ٤٤٦.

(٦) من الرجز لرؤبة في : ملحقات ديوانه ١٨١ ، والكتاب ٣٧٤/٢ ، وشرح أبياته ١٦٤/٢ ، وكتاب الشعر ٤٩٤ ، وابن يعيش ١٢٠/٣ ، والخزانة ٣٦٢/٥ ، وغير منسوب في : المقتضب ٧١/٣ ، والخصائص ٩٦/٢ ، واللامات ١٣٥ ، وشرح الرضي ٥٠/٣ ، ورصف المباني ٢٩ ، والتذييل والتكميل ٣٥٩/٤ ، والتخمير ١٧٠/٢ .

وللنحاة في موضع هذا الضمير آراء :

الرأى الأول **: أنه في موضعِ نصبٍ بـــ (عسى) اسمٌ لها ، وما بعده مرفوعٌ خبرٌ لها ، وهذا رأي سيبويه [١] ، ففيه إقرارُ المخبرِ عنه والخبرِ على حالِهِمَا من الإسنادِ ، إلاّ أنَّ الخلافَ وقعَ في العملِ ، فَعُكِسَ العملُ ، فجاء الاسمُ منصوباً ، والخبرُ في موضع رفعٍ حملاً على (لَعَلَّ)[٢] ، مع بقاء (عسى) على فعليتها ، وحملُ (عسى) على (لعلَّ) في نصبِ الاسمِ ورفعِ الخبرِ مخصوصٌ بكونِ اسمِهِ ضميراً ، كَمَا كَانَ جَرُّ (لولا) مُخْتَصًّا بالضَّمِيرِ ، فلا يُقالُ : عَسَى زَيْداً يَخْرُجُ [٣] .**

أدلته **: *استدلَّ سيبويه على ما ذهب إليه بما يأتي* :**

أ ــ أنَّه ضميرُ نصبٍ اتَّصلَ بفعلٍ فوجب الحكمُ بأنَّه مفعول[٤] ولو كان في موضعِ جرٍّ لقيل (عساي) دون اتصاله بنون الوقاية ، قال سيبويه :" والدَّليلُ على أنَّها منصوبةٌ أنَّك إذَا عَنَيْتَ نَفْسَكَ كَانَت عَلاَمَتُكَ (نِي) ، قَالَ عمران بن حطان :

وَلِي نَفْسٌ أقولُ لها إذَا ما ∴ تُنَازِعُنِي لَعَلِّي أو عَسَانِي

فلو كانت الكافُ مجرورةٌ لقال (عَسَايَ) ولكنَّهم جَعَلوهَا بمنزلَة (لَعَلَّ) في هذا المَوضِعِ " [٥] .

ب ــ أنَّ (عسى) لمَّا كانت في المعنى بمنزلة (لَعَلَّ) ؛ لأنَّ كِلَيْهِمَا طَمَعٌ

---

(١) انظر : الكتاب ٣٧٤/٢ حيث قال :" وأمَّا قولُهُم (عساك) فالكافُ منصوبةٌ ..." ا.هـ وراجع : شرح الكتاب للسيرافي ٨٦/٩ ، وكتاب الشعر لأبي علي ٤٩٤ ، وأمالي ابن الشجري٢٧٩/١ ، والجنى الداني٤٦٧ ، والمساعد٣٠١/١ .

(٢) انظر : التذييل والتكميل ٣٥٩/٤ ، والارتشاف ١٢٣٣/٣ .

(٣) انظر : شرح الكافية للرضي ٤٩/٣ .

(٤) انظر : أمالي ابن الشجري ٢٧٩/١ .

(٥) الكتاب ٣٧٥/٢ .

ورَجَاءٌ وإشْفَاقٌ ، أُجْرِيتْ مُجرى (لَعَلَّ) فحُمِلَت عَلَيهَا[١] ونُزِّل (عساني ، و عساك ، و عساه) منزلة (لَعلِّي ، و لعلَّني ، و لعلَّك ، و لعلَّه)[٢] ، كما أدخلوا (أنْ) في خبر (لعل) تشبيها لها بـــ (عسى) كقول الشاعر

لَعَلَّكَ يَوْمًا أنْ تُلِمَّ مُلِمَّةً ∴ عليكَ مِنَ اللائي يَدَعْنَكَ أجْدَعَا [٣]

الرأي الثاني :

أنَّ هذا الضَّميرَ في موضعِ نصبٍ خبرٌ لـــ (عسى) قُدِّم إلى جانب الفعلِ فاتَّصلَ به ، كما في : (ضَرَبَكَ زيدٌ) ، والاسمُ مضمَرٌ فيها مرفوعٌ ، وهذا مذهب المبرد[٤] ، فـــ (عسى) باقيةٌ على عملها ولكن انعكس الإسنادُ ، إذ جُعلَ المُخْبَرُ عنه خَبَراً ، والخَبَرُ مُخْبَراً عنه [٥] ، وقاسه على قولهم : (عسى الغُويْرُ أبْؤساً)[٦].

---

(١) انظر : كتاب الشعر ٤٩٤ .

(٢) انظر : أمالي ابن الشجري ٢٧٩/١ .

(٣) البيت من الكامل لـــ : متمِّم بن نويرة في : الديوان ١١٩ ، والفاخر ٢٦٤/١ ، والخزانة ٣٤٥/٥ ، وشرح شواهد المغني ٥٦٧/٢ ، وغير منسوب في : المقتضب ٧٤/٣ ، وابن يعيش ٨٦/٨ ، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس ٩٠٢ ، والرضي ٤٨/٣ ، والتخمير ١٧٢/٢ ، وشرح التسهيل للمرادي ٣٣٢ ، والمساعد ٣٠١/١ ، و تلم : تصيب ، وملمة : مصيبة ، والأجدع : مقطوع الأنف والأذن ويستعملُ في الذَّليل وهو المرادُ هنا ، والشاهد في : اقترانُ خبر (لعلَّ) بـــ (أنْ) حملاً لها على (عسى) ؛ لأنَّ معناهما الطَّمعُ والإشفاقُ .

(٤) انظر : المقتضب ٧٢/٣ ، وشرح الكتاب للسيرافي ٨٦/٩ ، والنكت ٦٦٦/١ ، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس ٩٠٢ ، وشرح الكافية للرضي ٥٠/٣ ، ٥١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٩٧/١ ، والجنى الداني ٤٦٧ ، والدرر اللوامع ٢٧٨/١ .

(٥) انظر : التذييل والتكميل ٣٥٩/٤ ، والارتشاف ١٢٣٣/٣ ، والفاخر ٢٦٥/١ ، والمغني ١٧٥/١ ، وتعليق الفرائد ٣٠٣/٣ .

(٦) من أمثال العرب ويُضربُ للرجل يقال له : لَعَلَّ الشرَّ جاء من قِبَلِكَ ، انظر : مجمع الأمثال ٣٤١/٢ ، والأمثال لأبي عبيد ٣٠٠ .

وقد نُسب هذا الرَّأيُ للفارسي[١] .

وحُكِي عن المبرد أنَّ الضَّميرَ في موضعِ نصبٍ خبرٌ لــ (عسى) والاسمَ إمَّا محذوفٌ لعلمِ المخاطبِ به ، وعلى حسبِ دلالةِ الكلامِ عليه ، كما حُذِفَ في قولهم : جاءني زيدٌ ليس إلاّ ، أي : ليس الجائي إلاَّ زيدًا ، وإمَّا مذكورٌ كما في قولك : (عَسَاكَ أنْ تفعلَ) ، وكذا في : (عَسَاكَ تفعلُ) ، بتقدير (أنْ)[٢].

قال الرضي معقِّبًا على هذا :" أقول : إنْ أرادَ بحذْفِ الفاعلِ إضمارَه كما هو الظَّاهرُ في " ليس " فهو الأوَّلُ ، والظَّاهرُ أنَّه قصدَ الحذْفَ الصَّريحَ ، فيكونُ ذهب مذهب الكسائي في جوازِ حذْفِ الفاعلِ ... ويكون موضعُ الفاعلِ المحذوفِ بعد الضَّميرِ المنصوبِ ، ويكون (عساك أنْ تفعلَ) عنده بمنزلة (قَارَبَكَ الفعلُ) كما أنَّ " عسيت أنْ تخــرُجَ " عند النُّحــاة بمنزلــةِ (قارَبْتَ الخروجَ) ولا يكونُ الاسمُ والخبرُ مبتدأً وخبراً ؛ لأنَّ أحدَهما جملةٌ والآخرَ حدثٌ ، إلاّ أنْ يُقَدِّرَ في أحدِهما مضافاً ، أي : عسى حالُك أنْ تفعلَ ، أو : عَسَاكَ صاحبُ أنْ تفعلَ "[٣] .

<u>الرأى الثالث :</u>

أنَّ هذا الضَّميرَ في موضعِ رفعٍ اسمٌ لــ (عسى) ، فهو نائبٌ عن الضَّميرِ المرفوعِ ، وقولُك (أنْ تفعلَ) أو (تفعلُ) منصوبُ المحلِّ خبرٌ لها كما كان في (عسيت أنْ تفعلَ) و (عسيت تفعلُ) وهذا رأيُ الأخفشِ[٤] ،

---

(١) انظر : التذييل والتكميل ٣٥٩/٤ ، والارتشاف ١٢٣٣/٣ ، والمغني ١٧٥/١ ، وشرح التسهيل للمرادي ٣٣٢ ، والهمع ٤٢٣/١ ، والتصريح ٢١٤/١ .

(٢) انظر : شرح الكتاب للسيرافي ٨٦/٩ ، وشرح الكافية للرضي ٥١/٣ .

(٣) انظر : شرح الكافية للرضي ٥٢/٣ .

(٤) انظر : شرح الكتاب للسيرافي ٨٦/٩ ، وأمالي ابن الشجري ٢٧٨/١ ، وشرح التسهيل ٣٩٧/١ ، والرضي ٥٠/٣ ، والجنى الداني ٤٦٧ ، والمساعد ٣٠١/١ .

ففيه إقرارُ المُخْبَرِ عنه والخَبَرِ على حَالِهِمَا مِنَ الإسنَادِ ، لكنَّه تُجُوِّزَ في الضَّميرِ فجُعِلَ مكانَ الضَّميرِ المرفوعِ ضميرٌ منصوب ، وهو في محلِّ رفعٍ نيابةً عن المرفوعِ ، كما ناب في قولهم : (ما أنا كأنت ، ولا أنت كأنا) ، وكما نابَ (هو) عن ضَميرِ النَّصبِ والجرِّ في : (مررتُ بك أنت وأكرمتُه هو)[١] .

أدلته : احتَجَّ الأخفشُ على ما ذهب إليه بما يأتي :

أ ــ أنَّ لفظَ النصبِ استُعيرَ للرَّفعِ في هذا الموضعِ كما استُعيرَ له لفظُ الجرِّ في لولاي ولولاك[٢] ، فــ (عسى) باقيةٌ على عملِهَا عمل (كان) ولكن استُعيرَ ضميرُ النَّصبِ مكان ضمير الرَّفعِ[٣] .

قال ابن الشجري :" زعمَ الأخفشُ أنَّ هذا الضَّميرَ فاعلُ (عسى) وإن كان بلفظ المنصوب ، كما كان (أنت) في قولهم : (لَقِيتُكَ أنت) في محلِّ النَّصبِ ، وإنْ كان موضــوعاً للرَّفــعِ ، فكذلك تُنُزِّلَ ضميــرُ النَّصبِ في : (عساني ، و عساك ، و عساه ...) بمنزلة الضَّميرِ في : (عَسِيتُ ، و عَسِيتُما ، و عَسَيتُم ، وعَسيتُنَّ ، و عَسِيا ، و عَسَو ، و عَسَيْنَ)[٤] .

ب ــ أنَّ هذا الضَّميرَ لو كان في موضعِ نصْبٍ لم يُقْتَصَرْ عليه لكونه بمنزلة المفعولِ ، والخبر بمنزلة الفاعل ، والفاعلُ لا يُحذفُ ، فكذا ما أشبهه[٥] .

وما ذهب إليه الأخفشُ هو رأيُ يونس بن حبيب [٦] .

---

(١) انظر : التذييل والتكميل٤/٣٥٩ ، والارتشاف٣/١٢٣٣ ، والدرر اللوامع ١/٢٧٨

(٢) انظر : شرح الكتاب للسيرافي ٩/٨٦ ، والنكت للأعلم ١/٦٦٦ .

(٣) انظر : تعليق الفرائد ٣/٣٠٤ .

(٤) انظر : أمالي ابن الشجري ١/٢٧٨ .

(٥) انظر : الفاخر شرح جمل عبد القاهر ١/٢٦٥ .

(٦) انظر : أمالي ابن الشجري ١/٣٧٩ ، والخزانة ٥/٣٥٠ .

الرأي الرابع :

أنَّ (عسى) في قولهم : (عساك ، و عساني) حرفٌ عاملٌ عملَ (لَعَلَّ) وليست فعلاً ، ونُسب هذا الرَّأي للسيرافي [١] .

أثرُ الخلافِ :

يظهرُ أثرُ الخلاف في تَوَابِعِ هذا الضَّمِيرِ ، فتقولُ : عَسَاكَ وَ زَيْداً أَنْ تَفْعَلَ ، تَعْطِفُ بالنَّصبِ على قولِ سيبويه ، وتَرْفَعُهُ على قولِ الأخفشِ والمبرد [٢]

ما وُجِّه من انتقادٍ لكلِّ رأيٍ :

أولاً : ما وجِّه لمذهب سيبويه :

وصفَ المبردُ ما ذهب إليه سيبويه بأنه غلطٌ منه لأنَّ الأفعالَ لا تعملُ في المضْمَرِ إلاّ كما تعملُ في المُظْهَر[٣] ، وضعَّفَهُ ابنُ مالك بأنه يلزم منه حملُ فعلٍ على حرفٍ في العملِ ولا نظيرَ لذلك[٤] ، وردَّ أبو حيَّان تضعيف ابن مالك لمذهب سيبويه بأنَّ عدمَ النَّظيرِ ليس بدليلٍ ، فكم من أحكام لكلماتٍ لا نظيرَ لها ، وأيضاً إذا كانوا لا يُعْمِلُونَ الفعلَ ويُهملُونَهُ حتّى من الفاعلِ لشبهِهِ بالحرفِ ، فلأنْ يُعملوه عملَه أحرى وأولى حملاً على الحرفِ ، وذلك نحو (قَلَّمَا) فإنهم أجْرَوها مُجرى (ما) فإذا قلت : قَلَّمَا يقومُ زيدٌ ، فكأنَّك قلت : ما يقومُ زيدٌ ، فهذا أيضاً لا نظيرَ له ، ومع ذلك هو من كلامِ العربِ[٥] .

ثانياً : ما وُجِّه لمذهب المبرد والفارسي :

---

(١) انظر : التذييل والتكميل ٣٦١/٤ ، والجنى الداني ٤٦٨ ، والبرود الضافية ١٠١٥ والهمع ٤٢٣/١ .

(٢) انظر : البرود الضافية ١٠١٦ .

(٣) انظر : المقتضب ٧١/٣ .

(٤) انظر : شرح التسهيل ٣٩٨/١ .

(٥) انظر : التذييل والتكميل ٣٦١/٤ .

وَصَفَ ابنُ مالك رأيَ المبرِّدِ بأنَّه مخالفٌ للنَّظائرِ ، ومُخالَفَتُهُ للنَّظائرِ ثابتةٌ مِنْ وجهين : أحدهما : الإخبارُ باسم عينٍ جامدٍ عن اسمِ معنى

والثاني : وقوعُ خبرٍ في غيرِ موقِعِهِ بصورةٍ لا تجوزُ فيه إذا وقعَ موقِعَهُ ، وذلك أنَّك إذا قلت في (عساك أنْ تفعَلَ) : (عسى أنْ تفعلَ إيَّاك) لم يجُزْ وما لم يجُزْ في الحالةِ الأصليَّة حقيقٌ بأن لا يَجُوزُ في الحَالَةِ الفَرْعِيَّةِ[١] وردَّ أبو حيَّان بأنَّه يلزمه الإخبارُ باسم عين جامدٍ عن اسمِ معنى إذا اعتَقَدَ أنَّ (أنْ) حرفٌ ينسبكُ منه مع فِعلِهِ مَصْدَرٌ ، أمَّا إذا اعتَقَدَ أنَّها زِيدَتْ لأجلِ (عسى) وتَرَاخِي الفِعلِ فلا يَلْزَمُ ذلك[٢] .

ثالثا : ما وُجِّه لمذهب الأخفش :

وصفه سيبويه بأنه وجهٌ رديءٌ ، ولا ينبغي كسرُ الباب وهو مطَّردٌ[٣] ، وَحَكَمَ أبو حيَّانَ ــ وَتَبِعَهُ مَنْ بَعْدَهُ[٤] ــ بِبُطْلانِ مَذهبِ الأخفشِ ، لتَصْرِيحِ بعضِ العربِ بالخَبَرِ مرفوعاً في موضعِ (أنْ تفعلَ) كَمَا في قَولِ الشَّاعِرِ :

فَقُلْتُ عَسَاهَا نَارُ كَأْسٍ وَعَلَّهَا ∴ تَشَكَّى فَآتِي نَحْوَهَا فَأَعُودُهَا [٥] .

---

(١) انظر : شرح التسهيل ٣٩٨/١ .

(٢) انظر : التذييل والتكميل ٣٦٢/٤ .

(٣) انظر : الكتاب ٣٧٦/٢ .

(٤) انظر : التذييل والتكميل ٣٦٢/٤ ، والجنى الداني ٤٦٩ ، وشرح التسهيل للمرادي ٣٣٣ ، وتعليق الفرائد ٣٠٥/٣ ، والمساعد ٣٠١/١ .

(٥) البيت من الطويل وهو لصخر بن الجَعْد الخُضري في : المقاصد النحوية ٢٢٧/٢ ، والتصريح ٢١٣/١ ، وشرح شواهد المغني ٤٤٦ ، والدرر اللوامع ٢٧٨/١ ، وغير منسوب في : التذييل والتكميل ٣٦٢/٤ ، والجنى الداني ٤٦٩ ، وأوضح المسالك ٣٢٩/١ ، والمغني ١٧٥/١ ، والمساعد ٣٠٢/١ ، وتعليق الفرائد ٣٠٥/٣ ، والهمع ٤٢٣/١ ، والخزانة ٣٥٠/٥ ، و (كأس) هي : كأس بنت بجير بن جندب ، والشاهد قوله (عساها نارُ كأسٍ) فجاء الخَبَرُ مَرفُوعًا ، فـ (عسى) جاريةٌ مُجْرَى (لَعَلَّ) والضَّميرُ اسْمُهَا ، و (نارُ كأسٍ) خَبَرُهَا . انظر : حاشية الأمير على المغني ١٣٤/١ .

قال أبو حيان :" فهذا قاطعٌ ببطلان مذهب أبي الحسن ، إذ لو كان الضَّميرُ في موضع نصب لقال : عساها نارَ كأسٍ ، ونَصَبَ ، وفي البسيط :" ولو ظهر الخبرُ بغيرِ (أنْ) لافتَضَحَ الأخفشُ " وقد ظهرَ في هذا البيت الذي أنشدناه ، فافتضح " [١] ، قال الأمير :" ويحتملُ البيتُ وجهينِ آخرين ، أحدُهُمَا : أنْ يكونَ (نارُ كأسٍ) اسمَ (عسى) ، والضَّميرُ المنصوبُ خبرَهَا ، فيكون مثل : (إني عسيتُ صائماً) .

والثاني : أنْ يكونَ ضميرُ النَّصبِ نائباً عن ضميرِ الرَّفعِ ، وهو مثل (عسى زيدٌ قائمٌ) على ما حكاه ثعلب" [٢] .

<u>رابعاً : ما وُجِّه لما ذهب إليه السيرافي :</u>

ضعَّفه ابنُ مالكٍ لتضمُنِهِ اشتراكُ فعلٍ وحرفٍ في لفظٍ واحدٍ[٣] .

<u>الرأيُ الرَّاجحُ :</u> <u>اختلفَ ابنُ مالكٍ وأبو حيَّان في بيان أي الآراء أرجح ، فاختار ابنُ مالكٍ رأي الأخفش وصحَّحهُ لما يأتي[٤] :</u>

أ ــ سلامتُهُ من عدمِ النَّظيرِ ، إذ ليس فيه إلاّ نيابةُ ضميرٍ غيرِ موضوعٍ للرَّفعِ عن موضوعٍ له .

ب ــ نيابةُ الموضوعُ للرَّفعِ موجودةٌ في نحو : ما أنا كأنت ، و : مررتُ بك أنت .

ج ــ أنَّ العربَ قد تقتصرُ على (عساك) فلو كان الضَّميرُ في موضعِ نصبٍ لزم فيه الاستغناءُ بفعلٍ ومنصوبِهِ عن مرفوعِهِ ، ولا نظيرَ لذلك .

د ــ قولُ سيبويه يلزمُ منه حملُ فعلٍ على حرفٍ في العملِ ولا نظير لذلك .

---

(١) التذييل والتكميل ٣٦٣/٤ .

(٢) انظر : حاشية الأمير على المغني ١٣٤/١ .

(٣) انظر : شرح التسهيل ٣٩٨/١ ، وراجع : الجنى الداني ٤٦٨ .

(٤) انظر : شرح التسهيل ٣٩٧/١ .

واختار أبو حيَّان رأيَ سيبويه ورجَّحَهُ ، وحَكَمَ بِبُطْلانِ مَذْهَبِ الأخفشِ[1] والرَّاجحُ ــ فيما يظهر لي ــ هو قولُ الأخفش ، وذلك لاختيارِ ابنِ مالكٍ له ، وتَصحِيحِهِ إيَّاه ، وقوةِ الأدلَّةِ التي ذَكَرَهَا ، وما ذَكَرَهُ أبو حيَّان من افتضاحِ أمرِ الأخفشِ لظهورِ الخبرِ مرفوعًا فِيمَا أنشَدَهُ فلا حُجَّةَ فيه ؛ لأنَّه قد احْتَمَلَ وَجْهَيْنِ آخَرَيْنِ على مَا ذَكَرَ الأَمِيرُ في حاشيته على المغني ، والدَّليلُ متى تَطَرَّقَ إليه الاحتمالُ سَقَطَ بِهِ الاسْتِدْلالُ ، والله أعلم .

---

(١) انظر : التذييل والتكميل ٣٦٣/٤ وما بعدها .

نيابة ضمير الرفع عن ضمير الجر [1]

تَقَدَّم ــ فيما سبق ــ أنَّ الأخفش استدلَّ على أنَّ الضَّميــرَ في (لولاي) في موضع رفعٍ ، وأنه قد استُعير ضميرُ الجرِّ موضعَ ضميرِ الرَّفعِ كما استُعيرَ الضَّميرُ المرفوع موضعَ المجرورِ في قولهم : (ما أنا كأنت ، ولا أنت كأنا) ، فدخلت الكافُ ــ وهي حرفُ جرٍّ مختَصٌّ بجرِّ الاسم الظَّاهرِ وحده ــ على ضميرِ الرَّفعِ ، ومعلومٌ أنَّه ليس هناك ضميرُ جرٍّ منفصلٍ ، فاستُعيرَ ضميرُ الرَّفعِ لضميرِ الجرِّ .

و إنما لم تدخلْ الكافُ على الضَّميــرِ استغناءً عنــه بإدخالها على (مثل) ، وقيل : لم تدخل على المضْمَرِ لكراهيتهم دخولها عليه لأدائه إلى مثل قولهم : (كَكَ) وهو قبيحٌ ، فرفضوا دخولَها على المضْمَراتِ بأسرها لأنها بابٌ واحدٌ[٢] ، وقد خالفت الكافُ أصلَها في بعض الكلامِ لِخِفَّتِها فدخلت على الضَّميرِ المتَّصلِ ، فجَرَّت ضميرَ الغائبِ في قوله :

خَلَّ الذَّنَابَاتِ شَمَالاً كَثَبَا ∴ وَ أُمَّ أَوْعَالٍ كَهَا أو أَقْرَبَا [٣]

---

(١) انظر المسألة في : شرح الكتاب للسيرافي ٨٥/٩ ، ١٠١ ، والأزهية ١٧٢ ، والنكت للأعلم ٦٦٥/١ ، ٦٧٠ ، وأمالي ابن الشجري ٢٧٨/١ ، والتخمير ٢٩/٤ ، وشرح ابن يعيش ١٢٢/٣ ، وشرح التسهيل ١٦٩/٣ ، ١٨٥ ، والارتشاف ١٧١١/٤ ، ١٧٧٥ ، والمغني ٣٠٣/١ ، والضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر للألوسي ١٣٥ .

(٢) انظر : الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ١٥٧/٢ ، والإقليد ١٧٠٤/٤ ، والضرائر للألوسي ١٣٣ .

(٣) من الرجز للعجاج في : الكتاب ٣٤٨/٢ ، وشرحه للسيرافي ١٠٢/٩ ، وما يحتمل الشعر من الضرورة ٢٠٥ ، والتخمير ٣٠/٤ ، وشرح الكافية الشافية ٧٩٣/٢ ، ومنهج السالك ٢٣٧ ، والتصريح ٣/٢ ، والخزانة ١٩٥/١٠ ، والضرائر للألوسي ١٣٣ ، وغير منسوب في : الأصول ١٢٣/٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٨٣/١ ، والذنابات : اسم موضع ، وأمُّ أوعالٍ : هضبة ،

وقوله :

وَلاَ أَرَى بَعْلاً ولاَ حَلاَئِلاَ ∴ كَهُ ولاَ كَهُنّ إلاّ حَاظِلا [١]

وقوله :

لَئِنْ كَانَ مِنْ جِنٍّ لأَبْرَحُ طَارِقًا

وَإِنْ يَكُ إِنْساً مَا كَهَا الإِنْسُ تَفْعَلُ [٢]

وجَرَّت ضميرَ المخاطب في قول الحسن : (أنا كَكَ) ، وجرَّت ــ أيضا ــ ضمير المتكلِّم في قوله : (ما أنت كِي) ، وقولِ الشَّاعرِ :

وإذَا الحَرْبُ شَمَّرَتْ لَمْ تَكُنْ كِي ∴ حِينَ تَدْعُو الكُمَاةُ فِيهَا نَزَالِ [٣]

فدخلت الكافُ فيما سبق على الضمير المتَّصل وهو ضرورة[٤] ،

والمعنى : أنَّ هذا الحمار الوحشي ترك الذنابات شمالا قريبا منه ، وترك أمَّ أوعالٍ كالذنابات ، أو أقرب منها . التصريح ٤/٢ .

(١) من الرجز لرؤبة في : الديوان ١٢٨ ، وشرح أبيات سيبويه ١٦٣/٢ ، والمقاصد النحوية ٢٥٦/٣ ، والخزانة ١٩٥/١٠ ، والتصريح ٤/٢ ، والضرائر للألوسي ١٣٣ ، وللعجاج في : الكتاب ٣٨٤/٢ ، والنكت ٦٧٠/١ ، وغير منسوب في : شرح الجمل لابن عصفور ٤٨٢/١ ، وشرح عمدة الحافظ ٢٦٩ ، وشرح التسهيل ١٦٩/٣ ، ورصف المباني ٢٠٤ ، والهمع ٣٦٣/٢ والبعل : الزوج ، والحلائل : جمع حليلة وهي امرأة الرجل ، و الحاظل : المانع من التزويج ، والمعنى : لا نرى بعلا مثل الحمار الوحشي ولا زوجات مثل الأتن الوحشيات إلا مانعا .

(٢) من الطويل للشنفرى في : الديوان ٧١ ، وشرح التسهيل ١٦٩/٣ ، وشرحه للمرادي ٧١٤ ، والمقاصد النحوية ٢٦٩/٣ ، والخزانة ٣٤٣/١١ ، وشرح شواهد المغني ٩٠٠/٢ ، والدرر اللوامع ٦٤/٢ ، وغير منسوب في : الهمع ٣٦٣/٢ .

(٣) من الخفيف لم أقف على قائله ، وانظره في : الارتشاف ١٧١٠/٤ ، ومنهج السَّالك ٢٣٧ ، والهمع ٣٦٣/٢ ، والخزانة ٩٧/١٠ ، والأشموني ٢٠٩/٢ ، والدرر اللوامع ٦٤/٢ ، والكماة جمع كمي وهو الشجاع المتكمّي في سلاحه .

(٤) انظر : الكتاب ٣٨٤/٢ ، وشرح ابن عصفور ٤٨٢/١ ، وابن يعيش ٤٤/٨ ، ورصف المباني ٢٠٣ ، والضرائر للألوسي ١٣٣ ، والدرر اللوامع ٦٥/٢ .

أو شاذ[١] ، أو قليل[٢]

وقد دخلت ــ أيضا ــ على ضمير الرَّفعِ المنفصل في قولهم : (ما أنا كأنت ولا أنت كأنا) و : (ما أنا كهو) ، وللنحويين في دخول الكاف عليه قولان

أحدهما : أنَّ ذلك جائزٌ في السّعة ، وهو مذهب الفراء والكوفيين[٣] ، وابن عصفور[٤] ، والرضي[٥] ، وقد وَرَدَ ذلك في قول الشاعر :

قُلْتُ إِنِّي كَأَنْتَ ثُمَّتَ لَمَّا ∴ شَبَّت الحَرْبُ خُضْتُهَا وَ كَعَعْتَا[٦]

قال ابن عصفــور :" الكافُ لا تدخلُ في سَعَةِ الكلامِ على مُضْمَرٍ إلاّ أَنْ يكونَ صيغتُه صيغةَ ضَمِيرِ رفعٍ منفصلٍ نحو قولهم : (ما أنا كأنت ولا أنت كأنا)"[٧] ، وقال الرضي : " وقَدْ يَدخُلُ في السّعةِ على المرفوعِ نحو : أنا كأنت "[٨] .

ثانيهما : أنَّ هذا قليلٌ شاذٌّ لا يُقاسُ عليه ، وهو مذهبُ ابن الحاجب حيث قال عند ذكره لِمَا يُحْتَجُّ به للأخفش في نحو (لولاي) : " أمَّا قياسُه على : (ما أنا كأنت) فضعيفٌ لقلَّةِ استعماله وشذوذه" [٩] .

---

(١) انظر : المفصل ٣٤٤ ، والإيضاح لابن الحاجب ١٥٧/٢ ، والارتشاف١٧١٠/٤

(٢) انظر : التسهيل صـــ ١٤٧ .

(٣) انظر : الضرائر للألوسي ١٣٥ ، والخزانة ١٩٨/١٠ .

(٤) انظر : ضرائر الشعر لابن عصفور ٢٦٢ .

(٥) انظر : شرح الكافية للرضي ٣٤١/٤ ، والخزانة ١٠ /١٩٨ .

(٦) البيت من الخفيف لم أقف على قائله وانظره في : شرح التسهيل ١٦٩/٣ ، والهمع ٣٦٤/٢ ، والدرر اللوامع ٦٧/٢ ، و كَعَعْتَا من : كعَّ يَكِعُّ و يَكُعُّ : جَبُنَ و ضَعُفَ .

(٧) ضرائر الشعر لابن عصفور ٢٦٢ .

(٨) شرح الكافية للرضي ٣٤١/٤ .

(٩) الإيضاح في شرح المفصل ٤٤٧/١ .

وهو ــ أيضا ــ رأيُ النيلي[١] ، و رأي ابنِ مالكٍ ، فقد قال في التسهيل :" ومنها الكافُ للتَّشبِيهِ ، ودُخُولُهَا على ضَمِيرِ الغَائِبِ المَجرورِ قَلِيلٌ ، وعلى (أنت) و (إيَّاك) وأخواتها أَقَلُّ " [٢] .

الرَّأي الرَّاجحُ : الرَّاجحُ في هذه المسألة ما ذكره ابنُ الحاجب ومَنْ تَبِعَهُ مِنْ أنَّ مثلَ هذا قليلٌ ضعيفٌ ، وأنَّه شاذٌّ في القياس والاستعمالِ ؛ لأنَّ الكافَ خولفَ بها الأصلُ الذي اختصَّت به وهو جَرُّها الاسم الظَّاهرِ .

وأمَّا نيابةُ الضَّمير المرفوع عن المجرور في مثل هذه المسألة فهي ممَّا يُؤخذُ بها لثبوتها ، وقد قال الأنباري :" ويجوزُ أنْ يُقالَ : (ما أنا كأنت) و (أنت) من علامات المرفوعِ ، وهو ههنا في موضعِ مخفوضٍ " [٣] ، وقال ابنُ هشامٍ إنَّ إنابةَ ضميرٍ عن ضميرٍ إنَّما ثبتت في المنفصلِ نحو (ما أنا كأنت ولا أنت كأنا)[٤] . والله أعلم .

---

(١) انظر : الصفوة الصفية ٢٧٢/١ .

(٢) التسهيل ١٤٧ .

(٣) الإنصاف ٦٩٠/٢ .

(٤) انظر : مغني اللبيب ١٧٤/١ .

نيابة ضمير الرفع عن ضمير النصب والجر [1]

يُؤَكَّدُ الضَّميرُ بِمِثْلِهِ من المُضْمَراتِ ، فيقال : قُمْتَ أنت ، و رأيتُكَ أنت ، ومررتُ بك أنت ، فيكونُ تأكيدُ المرفوعِ والمنصوبِ والمجرورِ بلفظٍ واحدٍ وهو ضميرُ الرَّفعِ[٢] ويكون من قبيل استعارة المرفوعِ للمنصوبِ والمجرورِ[٣] .

ولا خلافَ بين النحويين في توكيدِ الضَّميرِ المتَّصِلِ مَرْفُوعِهِ ومَنْصُوبِهِ ومَجْرُورِهِ بضميرِ الرَّفعِ المنفصلِ[٤] ، قال سيبويه :" هذا بابُ ما يكونُ فيه (أنت ، و أنا ، و نحن ، و هو ، و هي ، وهم ، و هنّ ، وأنتنَّ و هما ، و أنتما وأنتم وصفاً ، اعلم أنَّ هذه الحروفَ كلَّها تكونُ وصفاً للمجرور والمرفوعِ والمنصوب المضْمَرِين وذلك قولُك : مررتُ بك أنت ، ورأيتُك أنت وانطلقتَ أنت ، وليس وصفاً بمنزلة " الطويل " إذا قلتَ : مررتُ بزيدٍ الطَّويلِ ، ولكنَّه بمنزلة " نفسه " إذا قلتَ : مررتُ به نفسِهِ ، وأتاني هو نفسُهُ ، ورأيتُه هو نفسَهُ "[٥] .

ويُعَلِّلُ السيرافي لاستعارة ضمير الرَّفعِ للمنصوبِ والمخفوضِ بأنَّ الضَّميرَ المنفصل في الأصل للمرفوع ؛ لأنَّ أوَّلَ أحواله الابتداءُ ، وعاملُ الابتداءِ ليس بلفظٍ فهو عاملٌ معنويٌّ ، فلابُدَّ من انفصالِ ضميرِهِ ، وأمَّا المنصوبُ والمجرورُ فلابُدَّ لهما من لفظٍ يعملُ فيهما فيتَّصلان به ، فصار المرفوعُ مختصًّا بالانفصال ، فإذا احتجنا إلى توكيدهما لتحقيق الفعلِ الثَّابتِ للشيء بعينه دون من يقومُ مقامه أو يُشبهه احتجنا إلى ضميرٍ منفصلٍ ،

---

(١) انظر المسألة في : الكتاب ٣٨٥/٢ ، وشرحه للسيرافي ١٠٣/٩ ، والنكت للأعلم ٦٧١/١ ، وأمالي ابن الشجري ٢٧٨/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٤٣/٣ ، وشرح التسهيل ٣٠٥/٣ ، والارتشاف ١٩٦٠/٤ ، والتصريح ١٢٨/٢ .

(٢) انظر : شرح المفصل لابن يعيش ٤٣/٣ .

(٣) انظر : التصريح ١٢٨/٢ .

(٤) انظر : شرح التسهيل ٣٠٥/٣ .

(٥) الكتاب ٣٨٥/٢ .

ولا ضميرَ منفصل في الأصل إلاّ ضميرُ المرفوعِ ، فاستعملناه في الجميعِ المنصوبِ والمجرورِ والمرفوعِ ، كما اشترك الجميعُ في (نا) نحو : قُمْنَا ، و أكْرَمَنا ، وغُلامُنا ، وهو القياسُ ؛ لأنَّ أصلَ الضَّمائرِ أن تأتي على لفظٍ واحدٍ كالأسماءِ الظَّاهرةِ[١] .

فإذا قلت : (قمتَ أنت) فـ (أنت) في موضع رفعٍ لأنَّه تأكيدٌ لمرفوعٍ ، وإذا قلتَ : (رأيتُك أنت) فـ (أنت) في موضع نصبٍ لأنَّه تأكيدٌ لمنصوبٍ ، وإذا قلت : (مررتُ بك أنت) فـ (أنت) في موضع مجرور ، وهذا التأكيدُ من قبيلِ التأكيدِ اللفظيّ ؛ لأنَّ التأكيدَ المعنويّ له ألفاظٌ مخصوصةٌ وشروطٌ [٢] فاستُعيرَ المرفوعُ للمنصوبِ والمخفوضِ في حالةِ التَّبعيَّة إذ المرفوعُ لا يتبعُ المنصوبَ ولا المخفوضَ [٣] قال الرضي :" وتقولُ في المجرورِ : مررتُ بك أنت ، ومررتُ به هو ، لأنَّه لا ضميرَ للمجرورِ منفصل حتى يُؤكّدَ به ، فاستُعير له المرفوعُ ، وأمَّا المنصوبُ المتَّصلُ فأصلُهُ ألاّ يُؤَكَّدَ إلاّ بالمنصوبِ المنفصلِ ؛ إذ للمنصوبِ ضميرٌ منفصلٌ ، فيُقال : رأيتُك إيَّاك ، ورأيتُهُ إيَّاه ، لكنَّهم كما أجازوا تأكيدَه بالمنصوبِ المنفصلِ أجازوا تأكيدَه بالمرفوعِ المنفصلِ نحو : رأيتُك أنت ، ورأيتُه هو ، فالمرفوعُ المنفصلُ يقعُ تأكيداً لفظياً لأيّ متَّصلٍ كان مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً"[٤] .

ويُعلِّلُ صاحبُ الإقليد لجواز تأكيدِ المجرورِ بالمرفوعِ بأنَّه إنَّما جازَ لأنَّه لا يستقيمُ أنْ يُقالَ :" مررتُ بكَ كَ " لعدمِ صحَّةِ الابتداءِ بالمتَّصلِ ، ولِمَا فيه من سماجةِ اللفظِ ، وكذلك لا يستقيــمُ أنْ يُقالَ : " مررتُ بك إيَّاك " لأنَّ (إيَّاك)

---

(١) انظر : شرح الكتاب للسيرافي ١٠٤/٩ وما بعدها ، وراجع : النكت ٦٧١/١ ، وشرح ابن يعيش ٤٣/٣ ، والتصريح ١٢٨/٢ .

(٢) انظر : شرح المفصل لابن يعيش ٤٣/٣ .

(٣) انظر : التصريح ١٢٨/٢ .

(٤) شرح الكافية للرضي ٣٨٤/٢ .

موضوعٌ للتَّخصيصِ مقدَّماً على الفعلِ نحو ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾[١] ، ولا يقال : " ضربتُ إيَّاك " فلم يبقَ إلاّ الضَّميرُ المرفوعُ فأُكِّدَ المجرورُ بالمرفوعِ لذلك ، وقيل : لأنَّ المجرورَ والمنصوبَ من وادٍ واحدٍ ، فقيل : " مررتُ بك أنت " ، كما قيل : " رأيتُك أنت " [٢] .

وهذه المسألةُ من أظهرِ مسائلِ النيابةِ ؛ إذ نابَ فيها الضَّميرُ المرفوعُ عن الضَّميرِ المنصوبِ والمجرورِ .

تَتِمَّة : إذا قيل : (رأيتُك إيَّاك) فـ (إيَّاك) عند البصريين بدلٌ ، وعند الكوفيين توكيدٌ ، واختار ابنُ مالكٍ رأيَ الكوفيين ؛ لأنَّ نسبةَ المنصوبِ المنفصلِ من المنصوبِ المتَّصلِ في نحو : رأيتُكَ إيَّاك ، كنسبةِ المرفوعِ المنفصلِ من المرفوعِ المتَّصلِ نحو : فعلتَ أنت ، والمرفوعُ توكيدٌ بإجماعٍ ، فليكن المنصوبُ توكيداً ؛ ليجري المتناسبان مجرىً واحداً[٣] .

---

(١) سورة الفاتحة الآية (٤) .

(٢) انظر : الإقليد في شرح المفصل للجندي ٢/٧٣٠ .

(٣)انظر : شرح التسهيل ٣/٣٠٥ ، وراجع : مجالس ثعلب ٢/١٣٣ ، والارتشاف ٤/١٩٦٠ .

نيابة ضمير النصب عن ضمير الجر ضرورة في : (مَا أنَا كَإيَّاكَ) [1]

حَقُّ الكافِ ألاّ تدخُلَ على المُضْمَرِ ــ كما تقدَّم ــ ولكن خالفت أصلها في بعض الكلام ، فدخلت على ضميرِ الغائبِ المتَّصلِ ، و على ضميرِ الرَّفعِ المنفصل ، ودخلت ــ أيضاً ــ على ضميرِ النَّصــبِ المنفصلِ فقالوا : " ما أنا كإيَّاك " وهذا من بابِ إقامةِ بعضِ الضَّمائرِ مقامَ بعضٍ[٢] .

ودخولُها على ضميرِ النَّصبِ المنفصلِ عدَّه كثيرٌ من النُّحاةِ من الضرورةِ الشِّعْرِيَّةِ ، ومن هؤلاء : ثعلب[٣] ، وابن عصفور[٤] ، وابن مالك[٥] ، وإنما كان من الضرورة لأنَّها لا تدخلُ في سعةِ الكلامِ على مضمرٍ إلاّ أن تكونَ صيغتُهُ صيغةَ ضميرِ رفعٍ منفصلٍ نحو : " ما أنا كأنت ولا أنت كأنا " ، قال ثعلب[٦] :" (وما رأيتُ كإيَّاك) لم يجئ إلاّ في الشِّعرِ نحو :

فَأَحْسِنْ وَأَجْمِلْ في أسِيرِكَ إنَّهُ
ضعيفٌ ولمْ يَأسِرْ كَإِيَّاكَ آسِرُ [٧] .

---

(١) انظر المسألة في : ما يجوز للشاعر في الضرورة للقزويني ٢٧١ ، وضرائر الشعر لابن عصفور ٢٠٥ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١٧٠/٣ ، والارتشاف ١٧١١/٤ ، والخزانة ١٩٤/١٠ .

(٢) انظر : ضرائر الشعر لابن عصفور ٢٠٥ ، وشرح الرضي ٣٤٠/٤ .

(٣) انظر : مجالس ثعلب ١٣٣/١ .

(٤) انظر : ضرائر الشعر لابن عصفور ٢٠٥ .

(٥) انظر : شرح التسهيل ١٧٠/٣ .

(٦) مجالس ثعلب ١٣٣/١ .

(٧) البيت من الطويل لم أقف على قائله وانظره في : مجالس ثعلب ١٣٣/١ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ٢٧١ ، والضرائر لابن عصفور ٢٠٥ ، وشرح التسهيل ١٧٠/٣ ، وشرح عمدة الحافظ ٢٧٠/١ ، وشرح الرضي ٣٤٠/٤ ، والارتشاف ١٧١١/٤ ، وشرح التسهيل للمرادي ٧١٤ ، وشرح الكافية لابن جماعة ٣٤٠، والهمع ٣٦٤/٢ ، والخزانة ١٩٤/١٠ ، والدرر اللوامع ٦٧/٢ ، والضرائر للألوسي ١٣٦ .

قال ابن عصفور :" يريدُ : كأنت آسرُ ، فوضعَ (إيَّاك) موضع (أنت) للضرورةِ ، وإنَّما قُضي على (إيَّاك) بأنَّها في موضعِ (أنت) لأنَّ الكافَ لا تدخلُ في سعةِ الكلامِ على مُضْمَــرٍ إلاّ أنْ تكونَ صيغتُهُ صيغةَ رفعٍ منفصلٍ ..."[١].

وهذا لا يجوزُ عند البصريين لأنَّ كلَّ واحدٍ من هذه المضْمَراتِ عَلَمٌ لِمَا جُعِلَ له ، فلا يجوزُ تغييرُها[٢] .

وقد سوَّى أبو حيَّان في الارتشاف بين دخولِ الكافِ على ضميري الرَّفعِ والنَّصبِ المنفصلين فقال[٣] :" وقد أدخلتْ العربُ على ضميرِ الرَّفعِ المنفصلِ ، وعلى ضميرِ النَّصبِ المنفصلِ الكافَ ، قالت : (ما أنا كأنت ولا أنت كأنا) وقال :

ولمْ يَأسِرْ كَإِيَّاكَ آسِرُ " .

وتبعه في التَّسويةِ بينهما ابنُ جماعة [٤] .

والحاصلُ أنَّ دخولَ الكافِ على ضمير النَّصبِ المنفصل خاص بالضرورة الشِّعريَّة ، والله أعلى وأعلم .

---

(١) انظر : ضرائر الشعر لابن عصفور ٢٠٥ .

(٢) انظر : ما يجوز للشاعر في الضرورة ٢٧١ .

(٣) الارتشاف ١٧١١/٤ .

(٤) انظر : شرح الكافية لابن جماعة ٣٤٠ .

نيابة ضمير النصب والجر عن ضمير الرفع في : (أفْعِلْ بِهِ) [١]

اتَّفَقُوا على فِعْلِيَّةِ (أَفْعِل) المُتَعَجَّب بِهِ [٢] ، واختلفُوا في معناه على قَوْلَيْنِ ، أحدُهُمَا : أنَّهُ في اللفظِ أمرٌ وفي المعنى خبرٌ إنشائيٌ مسندٌ إلى المتَعَجَّبِ منه ، والثاني : أنَّه أمرٌ حقيقةً مراداً به استدعاءَ التعجُّبِ من المُخَاطَبِ[٣] ، وقد اختلفوا في موضع الضمير في (به) على قولين :

القولُ الأوَّلُ **: أنَّه في موضعِ رفعٍ فاعلٌ ، والباءُ زائدةٌ لازمةٌ ، وهذا قولُ سيبويه وجمهور البصريين[٤] وصحَّحه ابنُ يعيش[٥] وابنُ مالك[٦] ، فناب ضميرُ النَّصب والجرِّ عن ضميرِ الرَّفعِ .**

أدلتهم : **استدلَّ سيبويه وجمهورُ البصريين بما يأتي :**

أ ــ أنَّه لا فعلَ إلاّ بفاعلٍ ، وليس معنا ما يصلُحُ أنْ يكونَ فاعلاً إلاّ المجرور بالباء ، وهو الذي كرُم وحسُن ، ولزمت الباءُ لتُؤذنَ بمعنى التَّعَجُّبِ ، وليُخالفَ لفظُهُ لفظَ سائرِ الأخبارِ[٧] .

---

(١) انظر المسألة في : الأصول ١٠١/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١٤٨/٧ ، وشرح المقدمة الكافية ٩٢٨/٣ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٣/٣ ، وشرح الرضي ٢٣٤/٤ ، والارتشاف ٢٠٦٦/٤ ، والفاخر ٣٠١/١ ، وشرح التسهيل للمرادي ٦٤٣ ، والمساعد ١٤٩/٢ ، وتعليق الفرائد ٢١٢/٧ ، والتصريح ٨٨/٢ ، والأشموني ١٩/٣ .

(٢) إلاّ ما حُكِي عن ابن الأنباري من تصريحه بأنه اسم ، انظر : الارتشاف ٢٠٦٦/٤ .

(٣) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣٣/٣ ، والأولُ قولُ سيبويه وجمهورِ البصريين ، والثاني قولُ الفراء ، والزجاج ، والزمخشري ، ومن وافقهم .

(٤) انظر : شرح الرضي ٢٣٤/٤ ، والارتشاف ٢٠٦٦/٤ ، وشرح التسهيل للمرادي ٦٤٣ ، والفاخر ٣٠١/١ ، والمساعد ١٥٠/٢ .

(٥) انظر : شرح المفصل لابن يعيش ١٤٨/٧ .

(٦) انظر : شرح التسهيل ٣٣/٣ .

(٧) انظر : الأصول لابن السراج ١٠١/١ ، وابن يعيش ١٤٨/٧ .

ب ــ أنَّ الفاعلَ إمَّا أنْ يكــونَ مُضْمَراً أو المَجْــرُورَ بالباءِ ، ولا يجوزُ أنْ يكونَ مُضْمَراً ؛ لأنَّه لا يُثَنَّى ولا يُجْمَعُ ولا يُؤنَّثُ ، فتعَيَّنَ أنْ يكونَ المجرورَ بالباءِ[١] ، قال ابن عصفور :" ويدُلُّ على أنَّ المجرورَ في موضعِ الفاعلِ إبقاءُ اللفظِ على صورةٍ واحدةٍ في خطابِ الواحدِ المُذَكَّرِ والواحدةِ المُؤنَّثَةِ والمثنَّى والمجموعِ ، فتقولُ : يا عمرو أحسِنْ بزيدٍ ، و يا عمران أحسِنْ بزيدٍ ، و يا عمرون أحسِنْ بزيدٍ ، ويا هندُ أحسِنْ بزيدٍ ، ويا هنداتُ أحسِنْ بزيدٍ " [٢] .

القولُ الثَّاني : أنَّه في موضعِ نصْبٍ مفعولٌ به ، والفاعلُ ضميرٌ مستَتِرٌ في الفعلِ ، وهذا رأيُ الفراء ، والزجاج ، والزمخشري ، وابن كيسان [٣]، ونُسب للكوفيين[٤] ، وابن خروف[٥] ، ونسبه ابن الحاجب للأخفش[٦] ، والباءُ على هذا إمَّا زائدة مثلها كما في قوله تعالى ﴿ وَلَا تُلْقُواْ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ ﴾[٧] ، أو للتعدية كأنَّ (أَكْرِمْ) مثل قولهم : أكْرَمَ زيدٌ ، أي : صَارَ ذَا كَرَمٍ ، فَتُقَدَّرُ الهمزةُ للصَيْرُورَةِ مثلُها في (أغَدَّ البعيرُ) إذا صَارَ ذَا غُدَّةٍ ، ثُمَّ جِيء بالباءَ لِيَصِيرَ مُتَعَدِّياً ، فَيَصِيرُ مَا كَانَ فَاعِلاً مَفْعُولاً ، ويَتَحَمَّلُ الفِعْلُ ضَمِيرَ الفَاعِلِ[٨] .

---

(١) انظر : شرح الجمل لابن خروف ٥٨٤ ، والفاخر ٣٠١/١ .

(٢) المقرب ومعه المثل ١١٤ .

(٣) انظر : التسهيل ١٣٠ ، وشرحه ٣٣/٣ ، والارتشاف ٢٠٦٧/٤ ، وشرح التسهيل للمرادي ٦٤٣ ، والمساعد ١٥٠/٢ ، والتصريح ٨٨/٢ ، والأشموني ١٩/٣ .

(٤) انظر : شرح الجمل لابن خروف ٥٨٤/٢ ، والفاخر ٣٠١/١ .

(٥) انظر : التسهيل ١٣٠ ، وشرحه ٣٣/٣ ، وشرح الرضي ٢٣٥/٤ ، وتعليق الفرائد ٢١٢/٧ ، وما في شرح الجمل لابن خروف ٥٨٤/٢ مخالف لما نسب له .

(٦) انظر : المقدمة الكافية ٢١٢ ، وشرحها ٩٢٩/٣ .

(٧) سورة البقرة من الآية (١٩٥) .

(٨) انظر : شرح المقدمة الكافية ٩٢٩/٣ ، وشرح الكافية لابن القواس ٧٩٦ .

أدلتهم: احتج أصحابُ القولِ الثاني بما يأتي :

أ ــ أنَّ المجرورَ يجوزُ حذفُهُ كقوله تعالى ﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ ﴾[١] أي : أبصِرْ بِهِم ، وقول الشاعر :

فَذَلِكَ إِنْ يَلْقَ المَنِيَّةَ يَلْقَهَا ∴ حَمِيدًا وَإِنْ يَسْتَغْنِ يَوْمًا فَأَجْدِرِ [٢]

والفاعلُ لا يجوزُ حذفُهُ .

ب ــ مجيئُهُ منصوباً عند حذفِ الباءِ كما في قول الشَّاعر :

فَإِمَّا زَالَ سَرْجِي عَنْ مَعَدٍّ ∴ وَأَجْدِرْ مِثْلَ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَا[٣]

وقول الآخر :

أَلاَ طَرَقَتْ رِحَالَ القَوْمِ لَيْلَى ∴ فَأَبْعِدْ دَارَ مُرْتَحِلٍ مَزَارَا[٤]

---

(١) سورة مريم من الآية (٣٨) .

(٢) البيت من الطويل لعروة بن الورد في : الديوان ٥٢ ، وشرح عمدة الحافظ ٧٥٥/٢ والخزانة ٩/١٠ ، وغير منسوب في : شرح الجمل لابن خروف ٥٤٨/٢ ، وشرح التسهيل ٣٧/٣ ، وشرح الألفية لابن الناظم ١٧٨ ، والفاخر ٣٠٥/١ ، وأوضح المسالك ٢٦٠/٣ ، والشاهد قوله (فأجدر) فحذف المتعجَّب منه وتقديره : فأجدر به .

(٣) البيت من الوافر لابن أحمر في : الديوان ١٦١ ، وجمهرة اللغة ٦٦٥ ، وغير منسوب في : شرح الجمل لابن خروف ٥٨٥/٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٥/٣ ، وشرحه للمرادي ٦٤٤ ، والفاخر ٣٠٢/١ ، والتعليقة لابن النحاس٢٦٤/١ ، والصفوة الصفية ١٠٥/٢، وتعليق الفرائد ٢١٣/٧ ، والشاهد فيه مجيء ما بعد (أجْدِرْ) منصوباً بعد حذفِ الباءِ ، مِمَّا يدلُّ على أنَّ الضَّمير في (أفعل به) ليس فاعلاً بل هو مفعولٌ به ، ورُدَّ بأنَّه لا حُجَّةَ فيه لاحتمالِ أنْ يكونَ (أجدر) فعل أمر عارياً من التعجُّبِ بمعنى : اجعل مثل ذلك جديراً ، أي : حقيقاً به ، ويُحتمل أنْ يكونَ (أجدر) فعلَ تعجُّبٍ مُسْنَداً إلى (بمثل ذلك) ثُمَّ حذف الباءَ اضطراراً واستحقَّ مصحوبُها الرَّفعَ بحقِّ الفاعليَّةِ لكنه بُني لإضافته إلى مبني . انظر : شرح التسهيل ٣٥/٣ ، والتعليقة لابن النحاس ٢٦٦/١ ، والفاخر ٣٠٣/١ ، وتعليق الفرائد ٢١٣/٧ .

(٤) البيت من الوافر لم أقف على قائله وانظره في : شرح التسهيل ٣٥/٣ ، وشرحه للمرادي ٦٤٤ ، والفاخر ٣٠٢/١ ، والتعليقة لابن النحاس٢٦٤/١ ، وتعليق الفرائد

ج ــ أنَّ زِيَادَةَ الباءِ في المفعولِ كثيرةٌ كقوله تعالى ﴿ وَلَا تُلْقُواْ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ ﴾ و زِيَادَتَهَا في الفاعلِ قليلةٌ ، والحملُ على الكثيرِ أولى[١] ثُمَّ ذلك الضَّميرُ على ما هو المشهورُ من مذهبِ الزجاجِ وابن كيسان هو ضميرُ المصدرِ الدَّالُّ عليه الفعلُ كأنَّه قال : يا حُسْنُ أحسِنْ به ، ويا كَرَمُ أكْرِم به ، ولهذا المعنى لا يُثنَّى ولا يُجْمَعُ ، وعلى مذهب الفراء والزمخشري وابن خروف هو ضميرُ المخاطب ، فهو أمرٌ لكلِّ أحدٍ بأنْ يجعلَه كريماً ، أي : بأنْ يَصِفَهُ بالكَرَمِ ، ثمّ جرى مجرى المثل ، فلم يُغَيَّرْ عن لفظِ الواحدِ في قولك : يا رجلان أكرم به ، ويا رجال أكرم به[٢].

أثرُ الخلافِ : يظهرُ أثرُ الخلافِ في أنَّه لو اضطرَّ شاعرٌ إلى حذفِ الباءِ المصاحبةِ بعد (أَفْعِلْ) لزمه أنْ يرفعَ على مذهب البصريين ، وأنْ ينصِبَ على مذهبِ الفراء[٣] .

ما وُجِّه من انتقادٍ لكلِّ رأيٍ :

أولاً : ما وُجِّه لمذهب سيبويه وجمهور البصريين : ضُعِّفَ ما ذهبــوا إليه بأنَّ الأمــرَ بمعنى الماضي مِمَّا لم يُعْهَدْ ، وبأنَّ زيادَةَ الباءِ في الفاعلِ قليلةٌ ، والمُطَّردُ زيادتُها في المفعولِ[٤] .

٢١٣/٧ ، والمساعد ١٥٠/٢ ، والهمع ٣٩/٣ ، والشاهد فيه كسابقه ، وردَّ الاستشهادُ به بأنه لا حجة فيه لإمكان جعل (أبعد) دعاءً ، على معنى : أبْعَدَ الله دارَ مرتحِلٍ عن مزار محبوبته ، كأنَّه يُحرِّض نفسَه على الإقامةِ في منزل طروق ليلى لأنه صار بطروقها مزارا . انظر : شرح التسهيل ٣٥/٣ ، والفاخر ٣٠٤/١ ، وتعليق لفرائد ٢١٣/٧ ، والمساعد ١٥٠/٢ .

(١) انظر : الفاخر ٣٠١/١ ، والتعليقة شرح المقرب لابن النحاس ٢٦٣/١ .

(٢) انظر : المفصل ٣٣٠ ، وشرحه لابن يعيش ١٤٧/٧ ، وشرح الرضي ٢٣٥/٤

(٣) انظر : شرح التسهيل ٣٠/٣ ، وشرحه للمرادي ٦٤٤ ، وتعليق الفرائد ٢١٣/٧

(٤) انظر : شرح المقدمة الكافية ٩٢٨/٣ ، وشرح الرضي ٢٤٣/٤ .

ثانياً : ما وُجِّه لمذهب الفراء ، والزجاج ، والزمخشري ، ومَن وافقهم : نلاحظ أنَّ ما وُجِّه من نقدٍ لما ذهبوا إليه موجهٌ لقولهم إنه أمرٌ حقيقةً ، وقد ضُعِّف هذا بوجوه:

أحدها : أنَّ الأمرَ إيقاعُ الفعلِ ، والتعجُّب لا يكونُ إلاّ من أمرٍ قد وُجِدَ .

الثاني : أنَّه ليس بأمرٍ حقيقةً ؛ لأنَّه يصحُّ أنْ يُقالَ في جوابه : صدقتَ أو كَذَبْتَ ، والأمرُ ليس كذلك .

الثالث : لو كان أمراً لكان فيه ضميرُ المأمورِ فكان يلزمُ تثنيتُه وجمعُهُ وتأنيثُهُ على حسبِ أحوالِ المخاطبين .

الرَّابعُ : أنَّه كان يصحُّ أنْ يُجابَ بالفاء ، كما يصحُّ ذلك في كلِّ أمرٍ ، نحو : أكْرِمْ بعمروٍ فَيَشْكُرَكَ ، على حدِّ قولِك : أعْطِني فَأَشْكُرَكَ[١] .

وأمَّا جوازُ حذفِ المجرورِ فَلِعلْمِ به ولِشَبَهِهِ بالفضلةِ [٢] .

الرَّأيُ الرَّاجحُ : لكلٍّ من الرَّأيَيْنِ وجاهتُهُ ، فالرَّأيُ الأوَّلُ قريبٌ من المعنى الذي يُريدُهُ المتكلِّمُ ، مع ما فيه من إشكالاتٍ كجعلِهِ الأمرِ بمعنى الماضي ، وزيادةِ الباءِ في الفاعلِ ، ونيابةِ ضميرِ النَّصبِ والجرِّ عن ضميرِ الرَّفعِ ، والرَّأيُ الثَّاني حَسَنٌ في جعله الفعل أمراً لفظاً ومعنىً وإعراباً ، لكن وردَ عليه عدةُ إشكالاتٍ ، وضعَّفهُ كثيرٌ من النحاةِ ، لذلك نرجِّحُ المذهبَ الأوَّلَ ، والله أعلى وأعلم .

---

(١) انظر : شرح المفصل لابن يعيش ١٤٨/٧ ، والفاخر ٣٠٠/١ .

(٢) انظر : الفاخر ٣٠٣/١ .

نيابةُ ضمير الرَّفع المنفصل عن

ضمير النَّصْبِ المنفصل[١]

يُعطفُ بالرَّفعِ بعد (إنَّ ، و أنَّ ، و لكنَّ) بشرط استكمالِ الخبر ، كقوله تعالى ﴿ أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ وَرَسُولُهُۥۚ ﴾[٢] فَعَطَفَ قَوْلَهُ : (وَرَسُولُهُۥ) على محلّ اسم (أنَّ) وهو لفظ الجلالة ، بعد استكمال الخبر وهو (بَرِيٓء) ، ونحو قوله :

فَمَنْ يَكُ لَمْ يُنْجِبْ أَبُوهُ وَأُمُّهُ ∴ فإنَّ لنَا الأُمَّ النَّجِيبَةَ والأَبُ[٣]

فعطفَ (الأب) على محلّ (الأم) بعد استكمال الخبر وهو (لنا) .

وأمَّا العطفُ قبل الخبر فجائزٌ عند الكسائي مطلقاً نحو : إنَّ زيداً وعمروٌ ذاهبان ، وإنَّ الفتى وزيدٌ قائمان ، وأجازه الفراء بشرط خفاء الإعرابِ في الاسمِ كقوله تعالى ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ ﴾[٤] فعطف

---

(١) انظر المسألة في : الكتاب ١٤٦/٢ ، والمقتضب ١١٤/٤ ، ومعاني القرآن للفراء ٣١١/١ و شرح الكافية الشافية ٥١٤/١ ، وشرح التسهيل ٥٢/٢ ، والتذييل ٢٠٥/٥ والفاخر ٤٤٧/٢ ، وشرح التسهيل للمرادي ٣٦٠ ، والمساعد ٣٣٧/٢ ، وتعليق الفرائد ٨٨/٤ ، والدر المصون ٥٧٤/٢ ، والتصريح ٢٣٠/١ ، والأشموني ٢٨٧/١ .

(٢) سورة التوبة من الآية (٣) .

(٣) البيت من الطويل لم أقف على قائله ، وانظره في : شرح التسهيل ٤٨/٢ ، وأوضح المسالك ٣٥٣/١ ، وتخليص الشواهد ٣٧٠ ، والتصريح ٢٢٧/١ ، والأشموني ١٤٣/١ ، والمقاصد النحوية ٢٦٥/٢ ، والدرر اللوامع ٤٧٩/٢ .

(٤) سورة المائدة من الآية (٦٩) .

(ٱلصَّٰبِـُٔونَ) بالرفع على (ٱلَّذِين ءَامَنُوا) قبل استكمال الخبـــر وهو : ﴿ مَنۡ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ ﴾ ، فوافـــق

الجماعة على امتناع : إنَّ زيداً وعمروٌ ذاهبان ، وخالف الكسائي في ذلك ، ووافقه في مثل : إنَّ موسى وزيدٌ ذاهبان ، وإنَّ هذا وعمرو منطلقان ، وخالف الجماعة في ذلك[١] .

وإنْ كان النَّاسخُ (كأنَّ ، وليت ، و لعلّ) فللنحويين فيه قولان :

الأوَّل : جوازُ العطفِ بالرَّفعِ على الابتداء فتقول : كأنَّ زيداً منطلقٌ وعمروٌ وليت زيداً منطلقٌ وعمروٌ ، ولعلَّ زيداً قائمٌ وبِشْرٌ ، وهذا مذهبُ الفراء[٢]. قال ابن مالك :" ولم يخصّ الفراءُ رفعَ المعطوفِ بـــ (إنَّ ، ولكنَّ) بل أجازه عموماً " [٣] ، وقال الرضي :" وأجازَ الفرّاءُ رفعَ المعطوفِ على اسم (كأنَّ ، وليت ، ولعلّ) ــ أيضا ــ لكونه في الأصل مبتدأً " [٤] .

حجته : احتجَّ الفراء على ما ذهب إليه بقول الشَّاعر :

يَا لَيْتَنِي وأنتِ يَا لَمِيسُ .·. في بَلْدَةٍ لَيْسَ بِهَا أَنِيسُ [٥]

---

(١) انظر : تعليق الفرائد ٨٤/٤ .

(٢) انظر : معاني القرآن للفراء ٣١١/١ ، وراجع : شرح التسهيل ٥٢/٢ ، وشرح الكافية الشافية ٥١٤/١ ، والتذييل والتكميل ٢٠٥/٥ ، والارتشاف ١٢٨٨/٣ ، والفاخر ٤٤٧/٢ وتعليق الفرائد ٨٨/٤ ، والبرود الضافية ١٧٦١ .

(٣) شرح الكافية الشافية ٥١٤/١ .

(٤) شرح الكافية للرضي ٣٦٩/٤ .

(٥) من الرجز للعجاج في : التصريح ٢٣٠/١ ، والدرر اللوامع ٤٨٤/٢ ، ولرؤبة في ملحقات ديوانه ١٧٦ ، وغير منسوب في : معاني القرآن للفراء ٣١١/١ ، ومجالس ثعلب ٢٦٢/١ ، وشرح التسهيل ٥٢/٢ ، والتذييل والتكميل ٢٠٧/٥ ، وأوضح المسالك ٣٦٤/١ ، والبرود

فأتى بـــ (أنت) وهو ضميرُ رفعٍ نسقاً على الياء في (ليتني)[١] .

ومثله قول الآخر :

يَا لَيْتَنِي وَهُمَا نَخْلُو بِمَنْزِلَةٍ ∴ حَتّى يَرَى بَعْضُنَا بَعْضًا وَنَأْتَلِفُ[٢]

قال أبو حيان[٣] :" وعلى مذهب الفراء يخرج قولُ أبي محمد بن حزم :

كأنِّي وَهِي والكَأْسُ والخَمْرُ والدُّجَى

حَيًا وَ ثَرَى والدُّرُّ والتِّبْرُ والسَّنَجْ "[٤]

القول الثاني : أنَّه لا يجوزُ رفعُ المعطوفِ فيها لا على المحلِّ ، ولا على أنْ يكونَ جملةً ابتدائيةً ، ولا يجوزُ فيه إلاّ النصبُ سواء تقدَّم المعطوفُ أو تأخَّر ، وهذا مذهبُ الجمهورِ من البصريين والكوفيين[٥] .

قال سيبويه :" واعلمْ أنَّ (لعلّ ، وكأنَّ ، وليت) ثلاثَتَهُنَّ يجوزُ فيهنّ جميعُ ما جازَ في (إنَّ) إلاّ أنَّه لا يُرْفَعُ بعدهُنَّ شيءٌ على الابتداءِ ، ومن ثمَّ اختارَ النَّاسُ (ليتَ زيداً منطلقٌ وعمراً) ... "[٦] .

الضافية ١٧٦١ ، وتعليق الفرائد ٨٨/٤ ، والهمع ٢٠٧/٣ ، واستشهد به الفراء على جواز الرفع بالعطف على محل اسم غير (إنَّ) فعطف في البيت على محلّ اسم (ليت) .

(١) انظر : الدر المصون ٥٧٤/٢ .

(٢) البيت من البسيط لم أقف على قائله وانظره في : معاني القرآن للفراء ٣١١/١ ، وضرائر الشعر لابن عصفور ٢٠٣ ، والتذييل والتكميل ٢٠٧/٥ ، والارتشاف ٢٤٤٥/٥ ، والدر المصون ٥٧٤/٢ ، والخزانة ٣١٤/١٠ .، والشاهد فيه كسابقه .

(٣) التذييل والتكميل ٢٠٧/٥ .

(٤) انظره في : طوق الحمامة في الألفة والأُلاف لابن حزم صـــ ١٧ تحقيق / أحمد شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، والتذييل والتكميل ٢٠٧/٥ .

(٥) انظر : الكتاب ١٤٦/٢ ، والمقتضب ١١٤/٤ ، والإيضاح لأبي علي ١٥١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٦٣/١ ، والتذييل والتكميل ٢٠٥/٥ ، وشرح التسهيل للمرادي ٣٦١ ، وتوضيح المقاصد ٥٣٥/١ ، والبرود الضافية ١٧٦٠ ، والأشموني ٢٨٧/١

(٦) انظر : الكتاب ١٤٦/٢ .

حجتهم : احتجَّ الجمهورُ بأنَّ هذه الأحرفَ الثَّلاثةَ قد زال معها معنى الابتداء ؛ لأنَّ الكلامَ قبل هذه الأحرفِ الثَّلاثةِ للإخبارِ عن المسندِ إليه بالمسندِ ، وبعدها لتمنِّي المسندِ للمسندِ إليه ، أو ترجِّيه له ، أو تشبيهه به **وقيل** : لأنَّ هذه الأحرفَ الثَّلاثةَ قد غيَّرتْ معنى الجملةِ بنقلها من الخبرِ إلى الإنشاءِ ، فيلزمُ عليه عطفُ الخبر على الإنشاءِ[١] .

قال المبرد :" فأمَّا (كأنَّ ، وليتَ ، ولعلّ) إذا قلت : (كأنَّ زيداً منطلقٌ وعمرو) و (ليت زيداً يقومُ وعبدُ الله) فكلُّ ما كان جائزاً في (إنَّ ، و لكنَّ) من رفعٍ أو نصْبٍ فهو جائزٌ في هذه الأحرفِ إلاّ الحملَ على موضعِ الابتداءِ ، فإنَّ هذه الحروفَ خارجةٌ من معنى الابتداء ، لأنَّك إذا قلتَ (ليتَ) فإنَّما تتمنَّى ، و (كأنَّ) للتَّشبيهِ ، و (لعلَّ) للتَّوقُعِ ، فقد زال الابتداءُ ولم يجزْ الحملُ عليه"[٢] .

موقفُ الجمهور مما استدلَّ به الفراء : ما استدلَّ به الفراءُ خُرِّج على عدة أوجه:

الأول ــ أن يكون (أنت) مبتدأً حُذفَ خبرُه والأصلُ :" يا ليتني وأنت معي يا لميسُ " ، والجملة من المبتدأ والخبرِ حاليَّةً متوسِطَةً بين اسم (ليت) وخبرِها ، وهذا تخريجُ ابن مالكٍ[٣] .

الثاني ــ أنَّ الأصلَ (أنا وأنت) فــ (أنا) مبتدأٌ و (أنت) معطوفٌ عليه والخبرُ قولُهُ : (في بلدةٍ) والجملةُ خبرُ (ليتني) ، كما قالوا : (إنَّك وزيدٌ ذاهبان) على معنى : إنَّك أنت وزيدٌ ذاهبان[١] .

---

(١) انظر : توضيح المقاصد ٥٣٥/١ ، والدر المصون ٥٧٤/٢ ، والبرود الضافية ١٧٦٠ ، والأشموني ومعه حاشية الصبان ٢٨٧/١ .

(٢) المقتضب ١١٤/٤ .

(٣) انظر : شرح التسهيل ٥٢/٢ ، وراجع هذا التخريج في : التذييل والتكميل ٢٠٧/٥ والبرود الضافية ١٧٦١ ، والمساعد ٣٣٧/١ ، والتصريح ٢٣٠/١ .

الثالث ــ أنْ يكــونَ ضميــرُ الرَّفعِ وُضِعَ موضعَ ضميرِ النَّصْبِ ضرورةً ،

وهذا ما ذهب إليه ابنُ عصفورٍ[٢] ، وأبو حيان[٣] ، حيثُ أشارا إلى أنَّ من الضرورة : وضعَ ضميرِ الرَّفعِ المنفصلِ موضعَ ضميرِ النَّصْبِ المنفصلِ ، قال ابن عصفور :" ومنه : وضعُ ضميرِ الرَّفعِ المنفصل حيثُ لا يسوغُ ذلك في الكلامِ ، نحو قوله :

يَا لَيْتَنِي وَهُمَا نَخْلُو بِمَنْزِلَةٍ ∴ حَتّى يَرَى بَعْضُنَا بَعْضًا وَنَأْتَلِفُ

كان الوجهُ أنْ يُقالَ : (وإيَّاهُما) لولا الضرورة "[٤] .

وما ذهب إليه ابن عصفور وأبو حيان هو الرأي الراجح ، والله أعلم .

الخاتمة

الحمدُ لله ربِّ العالمين ، والصَّلاةُ والسَّلامُ على خاتم الأنبياء والمرسلين سيدِنَا مُحَمَّدٍ ، وعلى آلِهِ وأصحَابِهِ أجمعين ... وبعدُ ...

فقد تلخَّصَ لي من خلال دراستي لهذا الموضوع ما يلي :

---

(١) انظر : التذييل ٢٠٧/٥ ، وشرح التسهيل للمرادي ٣٦١ ، والتصريح ٢٣٠/١ .

(٢) انظر : ضرائر الشعر ٢٠٣ .

(٣) انظر : الارتشاف ٢٤٤٥/٥ .

(٤) ضرائر الشعر ٢٠٣ .

١ ــ أنَّ ظاهرةَ نِيَابَةِ الضَّمَائرِ بعضِهَا عن بعضٍ ثابتةٌ في النَّحْوِ ولَهَا مَوَاضِعُهَا ومَسَائِلُهَا وإنْ كانت متفرقةً في كتبِ النَّحو وفي أبوابٍ مختلفَةٍ .

٢ ــ اتَّفقَ أئمَّةُ البصريين والكوفيين على روايةِ (لولاك) ونحوه عن العربِ ، وأنكرها المبرد ، ولا وجهَ لإنكارِه لها .

٣ ــ القولُ بنيابةِ الضَّميرِ في مثل (لولاي) ونحوه هو الصَّحيحُ ؛ لأنَّه مبنيٌّ على قاعدةٍ كثُرَ استعمالُها وهي : وقوعُ بعضِ الصِّيغِ موقعَ بعضٍ ، ولأنَّ فيه إبقاءً لــ (لولا) على ما استقرَّ لها من الثوابت النَّحويَّة ، بخلاف قولِ سيبويه إنَّها حرفُ جرٍّ ، وإنَّ الضَّمائرَ في موضعِ جرٍّ ، لأنه مردودٌ بأنَّه لا بدَّ لها من متعلَّقٍ ، ولا متعلَّقَ لها حينئذٍ ، ولا يصحُّ تقديــرُهُ ، وقد ظهــرَ أثرُ الخلافِ في هذه المسألةِ في توابــعِ هذا الضَّميــر ، فعلى رأي سيبويــه تقولُ : (لولاك وزيدٍ) ــ بالجرِّ ــ وعلى رأي الأخفش تقــولُ : (لولاك وزيدٌ) ــ بالرَّفعِ ــ .

٤ ــ رجَّحَ ابنُ مالكٍ رأي الأخفش بنيابة الضَّمير في مسألة (عساك) ونحوه ، وهو ما مال إليه البحثُ لقوَّة أدِلَّتِهِ ، فضلاً عن أنَّ الدَّليلَ الذي أورده أبو حيان على قولِ الأخفش قد احتمل وجهين آخرين ، فلا حجَّةَ فيه حينئذٍ ؛ لأنَّ الدليل متى تطرَّقَ إليه الاحتمالُ سقط به الاستدلالُ ، وقد ظهر أثرُ الخلافِ في هذه المسألة في توابع هذا الضَّميرِ ، فتقولُ : (عساكَ وزيداً أنْ تفعلَ) تعطفُ بالنَّصبِ على قولِ سيبويه ، وتقولُ : (عساكَ وزيدٌ أنْ تفعلَ) تعطفُ بالرَّفعِ على قول الأخفش والمبرد .

٥ ــ حقُّ الكافِ أن تدخلَ على الاسمِ الظَّاهر ، وقد خالفت أصلها لخفَّتِها ، فدخلت على الضَّميرِ المتَّصلِ ، فجَرَّتْ ضمير الغائبِ ، وضميرَ المخاطبِ ، وهذا قليلٌ ، أو شاذٌّ ، أو ضرورةٌ ، ودخلت ــ أيضا ــ على ضمير الرَّفعِ المنفصلِ فقالوا : (ما أنا كأنت) فاستُعير ضميرُ الرَّفعِ لضَميرِ الجرِّ ، وهذا جائزٌ عند الفراء والكوفيين ، وابن عصفور ، والرَّضي ، وقليلٌ شاذٌّ لا يُقاسُ عليه عند ابن الحاجب ، والنِّيلي ، وابن مالك .

٦ ــ خالفت الكافُ أصلها ــ أيضاً ــ بدخولِهَا على ضميرِ النَّصبِ المنفصل فقالوا : (ما أنا كإيَّاك) وهذا لا يجوزُ عند البصريين ؛ لأنَّ كلَّ واحدٍ من هذه المضْمَراتِ عَلَمٌ لِمَا جُعِلَ له فلا يجوزُ تغييرُها ، وعدَّ كثيرٌ من النَّحويين هذا ونحوه من باب الضَّرورةِ الشِّعريَّةِ .

٧ ــ لا خلافَ بين النَّحويين في جــوازِ وقــوعِ الضَّميــرِ المنفصل المرفوعِ توكيداً لفظيّاً للضَّميــرِ المتَّصلِ فيقالُ : (قمتَ أنت) و (رأيتُك أنت) و (مررتُ بك أنت) وهذا من قبيلِ استعارة الضَّميــر المرفــوع للمنصوب والمجرور .

٨ ــ أنَّ وضعَ ضميرِ الرَّفعِ المنفصلِ موضعَ ضميرِ النَّصبِ المُنْفَصِلِ كما في قولِ الشَّاعرِ : (يَا لَيْتَنِي وأنتِ يَا لَمِيسُ) و في قولِ الآخر : (يَا لَيْتَنِي وهُمَا) من باب الضَّرورةِ الشِّعريَّة ، والوجــهُ أنْ يُقالَ : (يا ليتني وإيَّاكِ) و : (يَا لَيْتَنِي وَإيَّاهُمَا) لولا الضَّرورةُ .

وبعدُ فيعلمُ الله – تعالى – أنِّي بذلتُ قَصَارى جَهْدي ووسعي فى سبيلِ الوصولِ بهذا العملِ إلى هذه الصُّورَةِ ، ولا أَدَّعِي أنِّي قد بلغتُ فيه الكمالَ أو قَارَبْتُهُ، فالكمالُ لله تعالى وَحْدَهُ ، وأسألُهُ سبحانه البُعْدَ عنِ الهَفَوَاتِ ، وأنْ يَجْعَلَ عَمَلِي هذا خَالِصًا لِوَجْهِــــهِ الكَرِيمِ ، والحمــدُ لله أولاً وآخِرًا ، وصَلّى الله وسَلَّـــــمَ وبَارَكَ وأنْعَـــمَ على سيــدِنَا مُحَمَّــدٍ ، وعلى آلِــهِ وصَحْبِــه . آمين .

فهرس المراجع

أولا : الرسائل العلمية (الدكتوراه)

١ ــ البرود الضافية والعقود الصافية الكافلة للكافية بالمعاني الثمانية وافية للصنعاني

، رسالة دكتوراه في كلية اللغة العربية بالزقازيق ، إعداد / محمد عبد الستار أبـــو زيد .

٢ ــ شرح كافية ابن الحاجب لابن القواس ، تحقيق / زيان أحمد الحاج إبـــراهيم ، دكتوراه في كلية اللغة العربية بالقاهرة ، ١٤٠٢ هـــ /١٩٨٢ م .

ثانيا : المطبوعات

٣ ــ ائتلاف النصرة فى اختلاف نحاة الكوفة والبصرة للزبيدي ، تحقيق د/ طـــارق الجنابي ، عالم الكتب ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٧ هـــ /١٩٨٧ م .

٤ ــ ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان ، تحقيق د / رجب عثمان محمد ، مراجعة د/ رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي ، ط / الأولى ، ١٤١٨ هـــ .

٥ ــ الأزهية للهروي تحقيق / عبد المعين الملوحي ، مجمع اللغة العربية بدمشـــق ١٤٠٢ هـــ

٦ ــ الأصول في النحو لابن السراج تحقيق د/عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الثالثة ١٤١٧ هـــ .

٧ ــ الإقليد شرح المفصل تأليف / أحمد بن محمود بن عمـــر الجنـــدي ، تحقيـــق ودراســـة د / محمود أحمد علي أبو كتة الدراويش ، جامعة الإمام محمد بن سعود ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٣ هـــ /٢٠٠٢ م .

٨ ــ أمالي ابن الحاجب ، تحقيق / هادى حسن حمودي ، عالم الكتب ١٤٠٥ هـــــ /١٩٨٥ م .

٩ ــ أمالي ابن الشجري تحقيق د/محمود محمد الطناحي ، مكتبة الخـــانجي ، ط / الأولى ١٤١٣ هـــ .

١٠ ــ الإنصاف فى مسائل الخلاف للأنباري ، تحقيق / محمد محيى الـــدين عبـــد الحميد ، المكتبة العصرية ١٤١٤ هـــ / ١٩٩٣ م .

١١ ــ أوضح المسالك إلى ألفيــة ابن مالك لابن هشام تحقيق / محمد محيى الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية .
١٢ ــ الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب تحقيق د/موسى بناي العليلي مكتبة العاني بغداد .
١٣ ــ تذكرة النحاة لأبي حيان ، تحقيق د / عفيف عبد الرحمن ، مؤسسة الرسالة ، ط / الأولى ١٤٠٦ هـ .
١٤ ــ التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيــان ، تحقيــق د / حســن هنداوي ، دار القلم ، ط / الأولى ١٤١٨ هـ .
١٥ ــ تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك ، تحقيق د/ محمد كامل بركــات ، دار الكاتب العربي ، ١٣٨٨ هـ /١٩٦٨ م .
١٦ ــ التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهري ، دار الفكر .
١٧ ــ تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للدماميني ، تحقيق د/ عبد الرحمن المفدى ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٣ هـ .
١٨ ــ التعليقة (شرح المقرب) لابن النحاس تحقيق د/ خيري عبد الراضي عبــد اللطيف ، دار الزمان – ط / الأولى ١٤٢٦ – ٢٠٠٥ م .
١٩ ــ الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي ، تحقيق د/ فخــر الديــن قباوه ، ومحمد نديم فاضل ، دار الكتب العلمية ، الأولى ، ١٤٣١ هـ .
٢٠ ــ حاشية الأميــر على المغني للشيــخ / محمد الأميــر ، دار إحيــاء الكتــب العربية ، فيصل عيسى الحلبي .
٢١ ــ خزانة الأدب ولب لباب العرب للبغدادي ، تحــقيق / عبد السلام هــارون ، مكتبة الخانجي ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م .
٢٢ ــ الخصائص لابن جني تحقيق /محمد على النجار ، الهيئة المصــرية العامــة للكتاب ، الطبعة / الرابعة .
٢٣ ــ الدرر اللوامع على همع الهوامــع للشنقيطي ، وضــع حواشيــه / محمــد

باسل عيون السَّود ، ط / الأولى ، دار الكتب العلمية ، ١٤١٩ هـ .
٢٤ ــ الدر المصون للسمين الحلبي ، تحقيق / الشيخ على محمد معوض وآخرين ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ، ١٤١٤ هـ / ١٩٩٤ م .
٢٥ ــ ديوان ابن أحمر جمع / حسين عطوان ، مجمع اللغة العربية دمشق .
٢٦ ــ ديوان الأخطل ، شرح / مهدي محمد ناصر الدين ، دار الكتب العلمية بيروت ، ط / الأولى ١٤٠٦ هـ/ ١٩٨٦ م .
٢٧ ــ ديوان رؤبة ، مجموع أشعار العرب ، تصحيح / وليم بن الورد البروسي ، دار الأفاق ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ م .
٢٨ ــ ديوان الشنفرى إعداد / طلال حرب ، دار صادر ط الأولى ١٩٩٦م
٢٩ ــ ديوان عبد الرحمن بن حسان ، جمع / مكي العاني ، بغداد ١٩٧١ م
٣٠ ــ ديوان عروة بن الورد شرح / سعدي ضنّاوي – دار الجيل – ط الأولى ١٤١٦- ١٩٩٦ م .
٣١ ــ ديوان عمر بن أبى ربيعة دار بيروت ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧ م .
٣٢ ــ ديوان متمم بن نويرة ، ابتسام الصفار ، مطبعة الإرشاد بغداد ، ١٩٦٨ م .
٣٣ ــ رصف المباني للمالقي تحقيق /أحمد محمد الخراط ، مجمع اللغة العربية دمشق ١٣٩٤هـ .
٣٤ ــ شرح أبيات سيبويه للسيرافي تحقيق د / محمد على سلطاني دار المأمون ١٩٧٩ م .
٣٥ ــ شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، دار الفكر .
٣٦ ــ شرح ألفية ابن معط لابن القواس ، تحقيق د/ على موسى الشوملي ، مكتبة الخريجي ، الأولى ، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م .
٣٧ ــ شرح الألفية لابن الناظم دار السرور .
٣٨ ــ شرح التسهيل لابن مالك ، تحقيق د / عبد الرحمن السيد ، د / محمد بدوي المختون ، دار هجر ، ط / الأولى ١٤١٠ هـ / ١٩٩٠ م .

٣٩ ــ شرح التسهيل للمرادي تحقيق / محمد عبد النبي محمد أحمد عبيد ، مكتبة الإيمان بالمنصورة ، ط / الأولى ٢٠٠٦ م / ١٤٢٧ هـ .
٤٠ ــ شرح الجمل لابن خروف ، تحقيق د / سلوى محمد عمر عرب ، الأولى ، ١٤١٩ هـ جامعة أم القرى .
٤١ ــ شرح الجمل لابن عصفور قدم له / فوّاز الشعار ، إشراف د / إميل يعقوب ، دار الكتب العلمية ، الأولى ، ١٤١٩ هـ / ١٩٩٨ م .
٤٢ ــ شرح شواهد الشافية للبغدادي ، تحقيق / محمد نور الحسن ، ومحمد الزفزاف ، ومحمد محي الدين عبد الحميد ، دار الكتب العلمية ١٤٠٢هـ .
٤٣ ــ شرح شواهد المغني للسيوطي ، مكتبة الحياة .
٤٤ ــ شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك ، تحقيق / عدنان عبد الرحمن الدوري ، مطبعة العاني بغداد ، ١٣٩٧ هـ / ١٩٧٧ م .
٤٥ ــ شرح كافية ابن الحاجب لابن جماعة تحقيق د / محمد محمد داود ، دار المنار ٢٠٠٠ م .
٤٦ ــ شرح كافية ابن الحاجب للرضي ، د / إميل يعقوب ، دار الكتب العلمية ، الأولى ، ١٤١٩ هـ / ١٩٩٨ م .
٤٧ ــ شرح الكافية الشافية لابن مالك تحقيق د / عبد المنعم هريدي ، دار المأمون ، الأولى ، ١٤٠٢ هـ ١٩٨٢ م .
٤٨ ــ شرح كتاب سيبويه للسيرافي الجزء التاسع تحقيق / شعبان صلاح ، وعبد الرحمن محمد عصر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٤٢٧ هـ ، ٢٠٠٦ م .
٤٩ ــ شرح المفصل لابن يعيش ، مكتبة المتنبي .
٥٠ ــ شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير لصدر الأفاضل تحقيق د / عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، مكتبة العبيكان ، ط / الأولى ١٤٢١ هـ / ٢٠٠٠ م .
٥١ ــ شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين ، تحقيق د / تركي بن سهو العتيبي ،

مؤسسة الرسالة ، الثانية ، ١٤١٤ هـ / ١٩٩٤ م .

٥٢ ـ شرح المقدمة الكافية فى علم الإعراب لابن الحاجب تحقيق د/ جمال عبد العاطي مخيمر مكتبة نزار مصطفى الباز ، مكة المكرمة ، الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤١٨ هـ .

٥٣ ـ شرح الوافية نظم الكافية لابن الحاجب ، تحقيق د/ موسى بناي العليلي ، مطبعة الآداب في النجف الأشرف ١٤٠٠ هـ / ١٩٩٠ م .

٥٤ ـ الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية لتقي الدين إبراهيم بن الحسين ، تحقيق د/ محسن بن سالم العميري ، جامعة أم القرى ١٤١٥ هـ .

٥٥ ـ ضرائر الشعر لابن عصفور ، وضع حواشيه / خليل عمران المنصور ، دار الكتب العلمية ، الأولى ، ١٤٢٠ هـ .

٥٦ ـ الضرائر وما يسوغ للشاعر دون النَّاثر للآلوسي ، شرح / محمد بهجة الأثري البغدادي ، دار الآفاق العربية ، ط/ الأولى ، ١٤١٨ هـ .

٥٧ ـ الفاخر في شرح جمل عبد القاهر تأليف /محمد بن أبى الفتح البعلي ، تحقيق د / ممدوح محمد خسارة ، الكويت ، المجلس القومي للثقافة ، الأولى ١٤٢٣ هـ / ٢٠٠٢ م .

٥٨ ـ الكامل للمبرد ، تحقيق د / محمد الدالي ، مؤسسة الرسالة ، الثانية ، ١٤١٣هـ .

٥٩ ـ الكتاب لسيبويه تحقيق / عبد السلام هارون ، دار الجيل ، الأولى ١٤١١هـ ١٩٩١م .

٦٠ ـ كتاب الشعر لأبي علي الفارسي ، تحقيق د / محمود الطناحي ، مكتبة الخانجي ، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨ م .

٦١ ـ كتاب اللامات للزجاجي ، تحقيق د / مازن المبارك ، دار صادر ، الطبعة الثانية ١٤١٢ / ١٩٩٢ م .

٦٢ ـ ما يحتمل الشعر من الضرورة للسيرافي ، تحقيق / عوض بن حمد القوزي

، الطبعـــة الثانية ، جامعة الملك سعود ١٤١٢ هـــ .
٦٣ ــ مجالس ثعلب ، تحقيق / عبد السلام هارون ، دار المعارف ، الطبعة الرابعة ١٤٠٠ هـــ / ١٩٨٠ م .
٦٤ ــ مجمع الأمثال للميداني ، تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الجيـــل ، الطبعة الثانية ١٤٠٧ هـــ / ١٩٨٧ م .
٦٥ ــ المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل ، تحقيق د / محمد كامل بركـــات ، دار المدني ، مركز البحث العلمي مكة المكرمة ، ١٤٠٥ هـــ .
٦٦ ــ معاني الحروف للرماني ، تحقيق د/ عبد الفتاح شـــلبي ، دار الشـــــروق ، الطبعة الثانية ، ١٤٠١ هـــ ١٩٨١ م .
٦٧ ــ معاني القرآن للفراء ، تحقيق / أحمد يوسف نجاتي ، محمد على النجـــار ، دار السرور .
٦٨ ــ معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع للبكري تحقيق / جمال طلبـــة ، دار الكتب العلمية ، ط / الأولى ١٤١٨ هـــ / ١٩٩٨ م .
٦٩ ــ المغني في النحو لابن فلاح اليمني ، تحقيق د / عبد الرزاق عبـــد الـــرحمن أسعد السعدي ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٩ م .
٧٠ ــ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابـــن هشام ، تحقيق / محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، ١٤١١ هـــ / ١٩٩١ م .
٧١ ــ المفصل في علم العربية للزمخشري ، دار الجيل ، الطبعة الثانية .
٧٢ ــ المقاصد النحوية فى شرح شواهد شروح الألفية للعيني ، مطبوع مع خزانـــة الأدب ، دار صادر .
٧٣ ــ المقتضب للمبـــرد ، تحـــقيق / محمد عبد الخالق عضيمة ، المجلس الأعلى للشـــؤون الإسلامية ، ١٤١٥ هـــ / ١٩٩٤ م .
٧٤ ــ الممتع في التصريف لابن عصفور تحقيق د / فخر الدين قباوة ، دار الأفاق الجديدة بيروت ، ط / الرابعة ١٣٩٩ هـــ / ١٩٧٩ م .

٧٥ ــ المنصف من الكلام على مغني ابن هشام للشمني ، المطبعة البهية .

٧٦ ــ النكت في تفسير كتاب سيبويه للأعلم تحقيق / زهير عبد المحسن سلطان ، معهد المخطوطات العربية ، ط / الأولى ، ١٤٠٧ هـ .

٧٧ ــ همع الهوامع فى شرح جمع الجوامع للسيوطي ، تحقيق / أحمد شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ، ١٤١٨ هـ / ١٩٩٨ م .